



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية

بعنوان:

دور السياسة النقدية والمالية في الوقاية من التضخم

(دراسة حالة الجزائر الفترة 2000-2025)

تحت إشراف الدكتور: بن جواد مسعود

من إعداد الطالب:

- قندور حمزة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2026/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ. د بوخاري عبد الحميد
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر "أ"	د. بن جواد مسعود
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر "أ"	د. بن طاجين عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2025/2026



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية

بعنوان:

دور السياسة النقدية والمالية في الوقاية من التضخم (دراسة حالة الجزائر الفترة 2000-2025)

تحت إشراف الدكتور: بن جواد مسعود

من إعداد الطالب:

- قندور حمزة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2026/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ. د بوخاري عبد الحميد
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر "أ"	د. بن جواد مسعود
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر "أ"	د. بن طاجين عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2025/2026

الإهداء



{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم تعملون}

[سورة التوبة:105].

أهدي عصارة هذا الجهد المبذول إلى من لهما الفضل علي و تعجز درر ودراهم الدنيا الوفاء به،

أبي وإلى روح أمي رحمها الله وجعلهما الله من أهل التقوى والنعيم في الدنيا والآخرة وبلغهما

الفردوس الأعلى.

وإلى زوجتي التي ساعدتني بالوقوف والسهل وتحملها عناء أداء الأمانة

والحفظ للمال والبنون أثناء غيابي وغربي عنهم وأولادي أنس ومسعودة وهناء،

وإلى كل العائلة سدد الله خطاهم ووفاهم على فضلهم حسنات في يوم الحساب

وأصلح لهم أولادهم وأزواجهم وجمعنا الله وإياهم في جنات النعيم.

وإلى السيد جديد علي مدير مركز التكوين المهني والتمهين حاسي القارة على تسهيله وتدليله

صعوبات التنسيق بين الدراسة والعمل وكل زملائي في العمل.

حمزة

شكر

{ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين [سورة النمل:19].

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، وله الشكر بعد الرضي والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا. ثم كامل الشكر والتقدير والامتنان للأساتذة الكرام الذين نحسبهم قمرا ينير لنا درب العلم والمعرفة ونهتدي بهديهم. والذين رافقونا خلال هذه الرحلة.

وأخص بالذكر الدكتور الأستاذ بن جواد مسعود الذي كان مشرفا على هذا العمل والسيد عميد الكلية الدكتور رواني بوحفص على حرصه الدائم وغرسه فينا حب الاطلاع مواكبة الجديد فيما يخص التطورات الحديثة في التكنولوجيا المالية ما فتح لي آفاقا جديدة للبحث. وكل زملائي في دفعة 2026/2025 تخصص مالية الذين تشاركنا هذه الرحلة الممتعة معا.

كما نشكر جميع عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية على سهرهم لتوفير أحسن الظروف للدراسة.

وفي الأخير أشكر كل من منحنا من وقته وساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد، ولم يبخل علينا ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء جزاكم الله خيرا، وبارك جهودكم وجعل ذلك في ميزان حسناتكم.

الملخص باللغة العربية :

تتناول هذه الدراسة إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل مدى قدرتهما على التأثير في معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025. وانطلقت الدراسة من إشكالية مفادها أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية مرتبطة بالاعتماد الكبير على الريع النفطي، وبضعف التنويع الإنتاجي، وهو ما يحد من نجاعة أدوات السياسة الاقتصادية الكلية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المنهج الإحصائي لقياس ودراسة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم في الجزائر.

وأظهرت النتائج أن السياسة المالية تؤثر في التضخم بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة الإنفاق العمومي والجبائية، في حين تظل السياسة النقدية محدودة الفعالية في الأجل الطويل، باستثناء أداة سعر الفائدة التي تبين أنها الأكثر تأثيراً في كبح الضغوط التضخمية. كما بينت الدراسة أن غياب التنسيق الفعال بين السياستين، إلى جانب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، أسهما في إضعاف مصداقية السياسة الاقتصادية وتعميق الاختلالات النقدية والمالية. وخلصت الدراسة إلى أن معالجة التضخم في الجزائر لا يمكن أن تتم عبر الأدوات الظرفية فقط، بل تتطلب إصلاحاً هيكلياً شاملاً يعزز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ويدعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، التضخم، الجزائر، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract

This study examines the effectiveness of fiscal and monetary policy in the Algerian economy and assesses their ability to influence inflation and support macroeconomic stability over the period 2000–2025. The study is grounded in the assumption that Algeria’s economic structure, characterized by strong dependence on hydrocarbon revenues and limited productive diversification, constrains the effectiveness of macroeconomic policy instruments. A descriptive-analytical approach was adopted, complemented by an econometric analysis using the ARDL model to estimate the relationship between fiscal and monetary policy variables and inflation in Algeria.

The findings indicate that fiscal policy affects inflation to varying degrees depending on the composition of public expenditure and taxation, while monetary policy remains limited in its long-run effectiveness, except for the interest rate, which appears to be the most influential monetary instrument in curbing inflationary pressures. The study also shows that the lack of effective coordination between fiscal and monetary authorities, together with the resort to non-conventional financing, weakened the credibility of economic policy and intensified monetary and fiscal imbalances. The study concludes that addressing inflation in Algeria requires more than short-term policy adjustments; it calls for a structural reform agenda that strengthens fiscal-monetary coordination and supports long-term economic stability.

Keywords: *fiscal policy, monetary policy, inflation, Algeria, economic stability.*

Résumé

Cette étude analyse l'efficacité de la politique budgétaire et de la politique monétaire dans l'économie algérienne, ainsi que leur capacité à influencer l'inflation et à préserver la stabilité macroéconomique au cours de la période 2000-2025. Elle repose sur l'hypothèse selon laquelle la structure économique algérienne, marquée par une forte dépendance aux recettes des hydrocarbures et par une diversification productive limitée, réduit l'efficacité des instruments de politique économique globale. Pour atteindre cet objectif, l'étude adopte une démarche descriptive et analytique, complétée par une analyse économétrique fondée sur le modèle ARDL afin d'estimer la relation entre les variables budgétaires, monétaires et l'inflation en Algérie.

Les résultats montrent que la politique budgétaire exerce une influence variable sur l'inflation selon la structure des dépenses publiques et de la fiscalité, tandis que la politique monétaire demeure relativement peu efficace à long terme, à l'exception du taux d'intérêt, qui apparaît comme l'instrument monétaire le plus déterminant dans la maîtrise des pressions inflationnistes. L'étude révèle également que l'absence d'une coordination efficace entre les autorités budgétaires et monétaires, ainsi que le recours au financement non conventionnel, ont affaibli la crédibilité de la politique économique et accentué les déséquilibres monétaires et budgétaires. En conclusion, la lutte contre l'inflation en Algérie exige davantage qu'un simple ajustement conjoncturel des instruments ; elle nécessite une réforme structurelle renforçant la coordination budgétaire-monétaire et soutenant la stabilité économique de long terme.

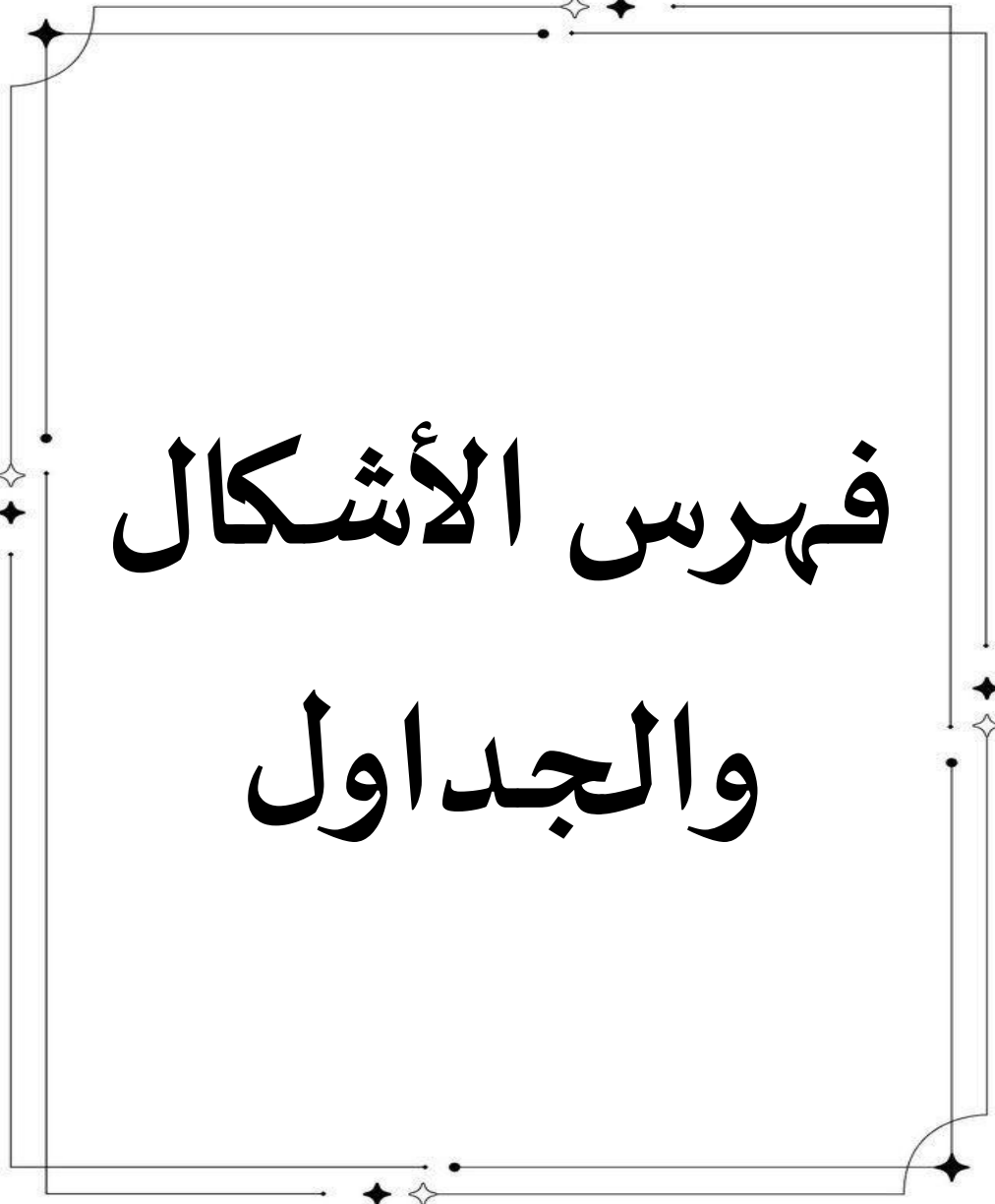
Mots-clés : politique budgétaire, politique monétaire, inflation, Algérie, stabilité économique.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص باللغة العربي	III
الملخص باللغة الأجنبية 1	IV
الملخص باللغة الأجنبية 2	V
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية والتضخم	
تمهيد الفصل	1
المبحث الأول: المقاربة النظرية للسياسات الاقتصادية وعلاقتها بالتضخم	2
المبحث الأول: المقاربة النظرية للسياسات الاقتصادية وعلاقتها بالتضخم	2
المطلب الأول: السياسة المالية _ المفهوم والأدوات وآليات التأثير في التضخم	2
المطلب الثاني: السياسة النقدية _ الأسس النظرية والأدوات التشغيلية	4
المطلب الثالث: ظاهرة التضخم _ المفهوم والأنواع والنظريات وآليات المكافحة	7
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	9
المطلب الأول: الدراسات المحلية	9
المطلب الثاني الدراسات الأجنبية	13
المطلب الثالث: موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة	15

	الفصل الثاني: السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم 2000 _ 2025
17	تمهيد
18	المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر وأثرها على التضخم (2000 _ 2025)
18	المطلب الأول: مسار الإنفاق العام والإيرادات في مرحلة الوفرة النفطية وبرامج الإنعاش (2000 – 2025)
26	المطلب الثاني: تحولات الموازنة العامة من الصدمة النفطية إلى التمويل غير التقليدي (2014 _ 2019)
31	المطلب الثالث: السياسة المالية في مواجهة الجائحة والضغوط التضخمية العالمية وتقييم فاعليتها الوقائية (2020 _ 2025)
36	المبحث الثاني: دور السياسة النقدية لبنك الجزائر في مكافحة التضخم (2000 – 2025)
37	المطلب الأول: تطور الأدوات الكمية للسياسة النقدية لبنك الجزائر (2000 _ 2025)
39	المطلب الثاني: العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر (2000 _ 2025)
42	المطلب الثالث: تقييم التنسيق بين السياستين وانعكاسه على الأداء التضخمي
50	الخاتمة
56	المصادر و المراجع
61	الملاحق



فهرس الأشكال والجداول

فهرس الجداول

- الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) - 19 -
- الجدول رقم (02): تطور الإيرادات والنفقات العامة في مرحلة برامج الإنعاش - 21 -
- الجدول رقم (03): تطور النفقات العامة التفصيلية في الجزائر (2010–2015) - 23 -
- الجدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة التفصيلية في الجزائر (2010–2015) - 25 -
- الجدول رقم (05): تطور مؤشرات الموازنة العامة في مرحلة الصدمة النفطية - 27 -
- الجدول رقم (06): تأثير التمويل غير التقليدي على المتغيرات النقدية والسعرية - 29 -
- الجدول رقم (07): مؤشرات الموازنة والتضخم في مرحلة كوفيد والتعافي - 31 -
- الجدول رقم (08): تطور معدلات التضخم حسب مجموعات السلع في الجزائر - 33 -
- الجدول رقم (09): التقييم الوظيفي للسياسة المالية الجزائرية في الوقاية من التضخم .. - 34 -
- الجدول رقم (10): تطور المعدل التوجيهي لبنك الجزائر ونسبة الاحتياطي الإجباري - 37 -
- الجدول رقم (11): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر (2001–2024) - 39 -
- الجدول رقم (12): مصفوفة تقييم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر .. - 42 -
- الجدول رقم (13): تطور سعر صرف الدينار الجزائري (2001–2024) - 44 -
- الجدول رقم (14): ملخص مقارن للمؤشرات الرئيسية للفصل التطبيقي - 47 -
- الجدول رقم (15): التوصيات السياسية المستخلصة من الدراسة - 53 -

فهرس الأشكال:

- 22 - [الشكل رقم \(01\): نموذج الدراسة](#)
- 22 - الشكل رقم (02): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر (2000–2009) - مليار دج
- 24 - الشكل رقم (03): تطور النفقات العامة - الجزائر (2010–2015) - مليار دج
- 25 - الشكل رقم (04): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر (2010–2015) - مليار دج
- 27 - الشكل رقم (05): الرصيد الموازي وإيرادات المحروقات - الجزائر (2014–2019) - مليار دج
- 27 - الشكل رقم (06): أثر التمويل غير التقليدي على النمو والتضخم
- 32 - الشكل رقم (07): الموازنة العامة ومعدل التضخم - الجزائر (2019–2024)
- 35 - الشكل رقم (10): المعدل التوجيهي ونسبة الاحتياطي الإجباري - بنك الجزائر (2001–2025)
- 41 - الشكل رقم (11): العلاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم
- 46 - الشكل رقم (13): سعر صرف الدينار أمام الدولار ومعدل التضخم — الجزائر (2001–2024)

فهرس الملاحق:

APPENDIX 01: ANNUAL INFLATION RATES IN ALGERIA (2000–2024)	62 -
APPENDIX 02: EVOLUTION OF GENERAL REVENUE AND PUBLIC EXPENDITURE IN ALGERIA	63 -
APPENDIX 03: EVOLUTION OF BROAD MONEY SUPPLY M2 IN ALGERIA	65 -
APPENDIX 04: KEY MONETARY POLICY INSTRUMENTS OF THE BANK OF ALGERIA	66 -
APPENDIX 05: EVOLUTION OF THE DZD EXCHANGE RATE AGAINST THE USD AND EUR)	67 -
APPENDIX 06: BUDGET BALANCE AND FISCAL DEFICIT AS A PERCENTAGE OF GDP	68 -
APPENDIX 07: INFLATION BREAKDOWN BY CONSUMER GOODS CATEGORY IN ALGERIA	69 -
APPENDIX 08: TREASURY OPERATIONS STATEMENT — ALGERIA (2022–2024)	70 -
APPENDIX 09: CREDIT TO THE ECONOMY BY MATURITY — ALGERIA (2020–2024)	71 -
APPENDIX 10: BANK SOUNDNESS INDICATORS — ALGERIA (2020–2024)	71 -

مقدمة

أ- التوطئة:

تعد ظاهرة التضخم من أبرز التحديات التي تواجهها الاقتصادات المعاصرة، إذ تنعكس تداعياتها السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، وتفضي إلى اختلالات هيكلية في منظومة التوازنات الاقتصادية الكلية. وقد أفضى تصاعد حدة هذه الظاهرة إلى تكثيف الجدل الأكاديمي والسياسي حول الآليات الأجدى في ضبطها والوقاية منها، لا سيما في ظل تشابك أدوات السياسة الاقتصادية الكلية وتداخل مسؤولياتها.

تنبثق السياسة المالية والسياسة النقدية بوصفهما الركيزتين الأساسيتين للتدخل الحكومي في مواجهة الاختلالات الاقتصادية؛ فالأولى تعتمد على أدوات الإيرادات والنفقات العامة للتأثير في مستويات الطلب الكلي، فيما تنتهج الثانية التحكم في عرض النقد وأسعار الفائدة بهدف استقرار المستوى العام للأسعار. وتكتسب العلاقة بين هاتين السياستين ومؤشر التضخم أهمية بالغة في السياقين النظري والتطبيقي.

تستأثر حالة الجزائر باهتمام بحثي مميز في هذا السياق، نظرا لخصوصية بنيتها الاقتصادية القائمة على الربيع النفطي، وما تبع ذلك من تذبذب في المتغيرات الماكرو اقتصادية، كالتضخم والإنفاق العام والكتلة النقدية، طوال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية 2025. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استجلاء الدور الفعلي لكلتا السياستين في الوقاية من التضخم ومكافحته في الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة المدروسة.

ب- طرح الإشكالية:

توظف الجزائر جملة من الأدوات المالية والنقدية في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق الاستقرار السعري وضمان التوازنات الداخلية. غير أن المتابعة التحليلية لمسار التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2025) تكشف عن تفاوت ملحوظ في مستوياته وتذبذب في استجابته للسياسات المعتمدة، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية هذه السياسات في أداء دورها الوقائي والعلاجي.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أسهمت السياسة المالية والسياسة النقدية في الوقاية من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالسياسة المالية والسياسة النقدية، وما آليات تأثيرهما في المستوى العام للأسعار؟
- كيف تطور الإنفاق العام وهيكل الموازنة في الجزائر، وما انعكاس ذلك على معدلات التضخم؟
- ما الأدوات النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لضبط التضخم، ومدى نجاعتها خلال الفترة المدروسة؟

- هل تحقق تنسيق فعال بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة التضخم في الجزائر؟
- ما أبرز الدروس المستخلصة من التجربة الجزائرية في مجال التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية؟

ت- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تمارس السياسة المالية تأثيرا ملموسا على معدلات التضخم في الجزائر، إذ يسهم ارتفاع الإنفاق العام في تغذية الضغوط التضخمية.
- أسهمت السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم، غير أن فاعليتها تظل مقيدة بجمللة من القيود الهيكلية.
- يعتري التنسيق بين السياستين المالية والنقدية قصور يضعف الأثر التضخمي التراكمي لكل منهما منفردة.
- ثمة علاقة ارتباطية ذات دلالة بين تطور الكتلة النقدية (M2) ومسار التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

ث- أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى:

- تأصيل المفاهيم النظرية للسياسة المالية والسياسة النقدية وآليات اشتغالهما في مواجهة التضخم.

- تتبع مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2025) وقياس أثرها على مستويات التضخم.
- استعراض الأدوات النقدية المعتمدة من قبل بنك الجزائر وتقييم فاعليتها في ضبط الأسعار.
- تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واستجلاء مواطن القوة والقصور فيه.
- استخلاص توصيات عملية من شأنها تعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية الجزائرية في الوقاية من التضخم.

ج- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في:

- الأهمية العلمية: تضيف هذه الدراسة إسهاما معرفيا للرصيد الأكاديمي المتعلق بفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الريعية، مستندة إلى بيانات تمتد على ربع قرن من الزمن.
- الأهمية العملية: تقدم نتائج الدراسة مادة تحليلية خاما لصانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر، تعينهم على ترشيد قراراتهم في مجال الضبط الاقتصادي الكلي.
- الأهمية الراهنة: يكتسب الموضوع أهمية استثنائية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة وتساعد موجات التضخم المستورد التي أعادت التضخم إلى صدارة الأجندات الاقتصادية.

ح- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1- الدوافع الذاتية:

- الرغبة الصادقة في التعمق في مجال السياسات الاقتصادية الكلية والمساهمة في إثراء البحث العلمي الاقتصادي الجزائري.
- الاهتمام الشخصي بفهم آليات التضخم وتداعياته على المعيشة اليومية للمواطن الجزائري.

2- الدوافع الموضوعية:

- شح الدراسات الجزائرية التي تربط بين السياستين المالية والنقدية معا في إطار تحليلي موحد

ممتد على فترة زمنية طويلة تصل إلى 2025.

- الطابع الخاص للاقتصاد الجزائري الريعي، الذي يجعل استنتاجات الدراسة قابلة للتعميم على الاقتصادات النفطية المشابهة.

خ- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

1- الحدود المكانية:

تنحصر الدراسة جغرافيا في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معتمدة على البيانات الاقتصادية الكلية الصادرة عن المؤسسات الرسمية الجزائرية (بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاءات) والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي).

2- الحدود الزمنية:

حددت الفترة الزمنية للدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2025، وقد جاء هذا الاختيار مبررا بكون عام 2000 يمثل مرحلة الانطلاقة الفعلية للبرامج الاستثمارية الكبرى، فيما يمتد الحد الأعلى إلى عام 2025 ليشمل المستجدات الاقتصادية الراهنة في ظل التحولات الدولية والإقليمية الأخيرة.

د- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية، حيث أجري مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بالسياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم، وعرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة، ومن أجل تحقيق الربط بين التراكم المعرفي النظري والعملي. أما في الدراسة التطبيقية، فقد تم اعتماد المنهج التاريخي القائم على تتبع مسار المتغيرات عبر الزمن، وكذلك أسلوب التحليل الإحصائي لاستخراج الاتجاهات العامة وتفسير الظواهر الاقتصادية.

ذ- تقسيمات البحث:

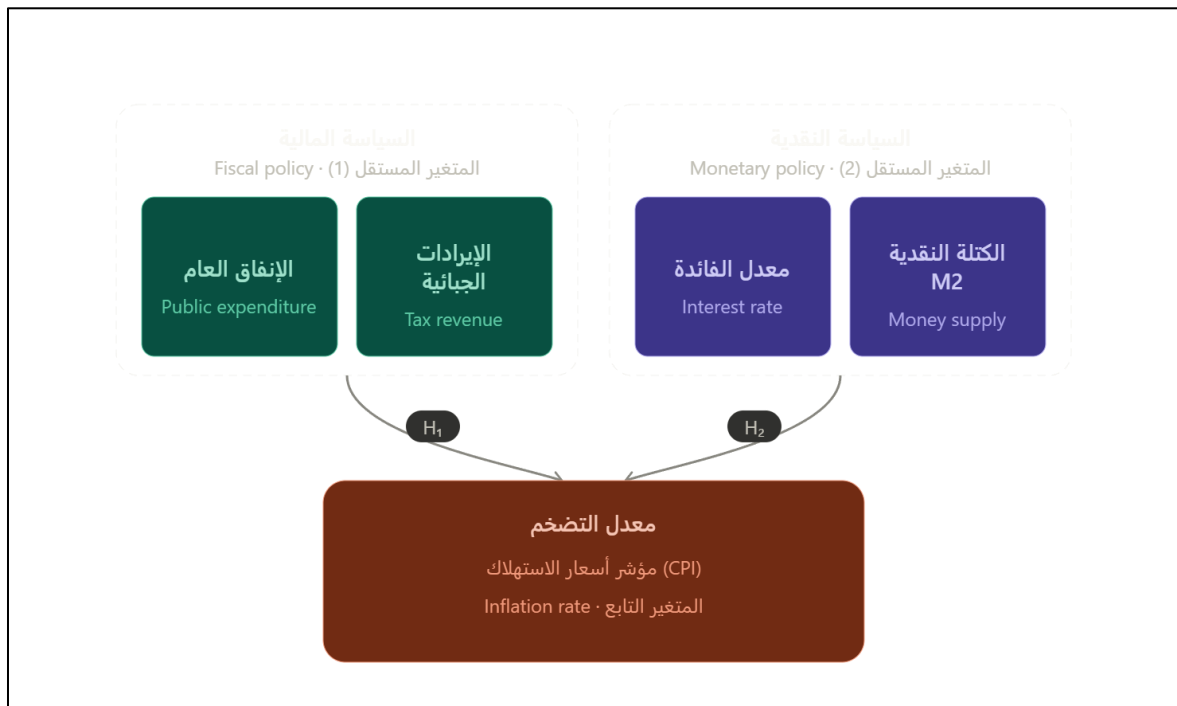
من أجل معالجة هذا الموضوع، تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي: خصص الفصل الأول المعنون بـ "الإطار النظري والدراسات السابقة" بالتطرق إلى مبحثين رئيسيين؛ ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية للسياسة المالية والسياسة النقدية وعلاقتها النظرية بالتضخم، أما المبحث الثاني فيخصص

لعنوان الدراسات السابقة المحلية والأجنبية والمقارنة مع الدراسة الحالية. وأما الفصل الثاني المعنون بـ "الدراسة التطبيقية، حالة الجزائر (2000–2025)"، فتمت الإشارة فيه إلى مبحثين: يتمحور المبحث الأول حول تطور السياسة المالية في الجزائر وأثرها على التضخم، فيما يعالج المبحث الثاني دور السياسة النقدية لبنك الجزائر في مكافحة التضخم. وفي الأخير، نختتم موضوعنا هذا بالتلخيص للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها، وأخيرا قمنا بتقديم اقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى آفاق البحث.

ر- أنموذج الدراسة:

يفترض النموذج وجود علاقة سببية بين أدوات السياستين الاقتصاديتين (المتغيرات المستقلة) ومعدل التضخم (المتغير التابع)، على النحو التالي:

رسم توضيحي 1: نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

جدول 1: علاقة سببية بين أدوات السياستين الاقتصاديتين (المتغيرات المستقلة) ومعدل التضخم (المتغير التابع)

المتغير المستقل	الأثر المتوقع على معدل التضخم
السياسة المالية	يؤدي ارتفاع الإنفاق العام إلى زيادة التضخم، بينما تساهم الإيرادات الجبائية في ضبطه
الإنفاق العام (G)	علاقة طردية مع التضخم (Demand-pull)
الإيرادات الجبائية (T)	علاقة عكسية (سحب القوة الشرائية الزائدة)
السياسة النقدية	تؤثر أدوات البنك المركزي مباشرة على مستوى الأسعار
معدل الفائدة (i)	علاقة عكسية مع التضخم (تكلفة الاقتراض)
الكتلة النقدية M2	علاقة طردية وفق النظرية الكمية للنقود ($MV = PY$)

المصدر: من اعداد الباحث

الأساس النظري:

- السياسة المالية: تستند إلى النظرية الكينزية حيث يؤثر الإنفاق الحكومي والضرائب على الطلب الكلي ومن ثم على مستوى الأسعار.
- السياسة النقدية: تستند إلى النظرية النقدية لـ Milton Friedman: «التضخم في كل زمان ومكان ظاهرة نقدية»، حيث تُعدّ الكتلة النقدية ومعدل الفائدة المحددين الأساسيين للتضخم في المدى الطويل.
- القياس: يُستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) كمقياس قياسي للتضخم لأنه يعكس التغير في تكلفة سلة سلع وخدمات تمثل الإنفاق الاستهلاكي الفعلي للأسر.

ز- صعوبات الدراسة:

خلال إنجازنا لهذا البحث الأكاديمي، اعترضتنا بعض الصعوبات من أهمها ما يلي:

- صعوبة الحصول على بيانات إحصائية متسقة وشاملة تمتد على كامل الفترة الزمنية المدروسة (2000-2025) من مصادر رسمية موحدة.
- تفاوت المنهجيات المعتمدة في احتساب بعض المؤشرات الاقتصادية بين المصادر الوطنية والدولية، مما استلزم عمليات معايرة دقيقة.
- محدودية الدراسات الجزائرية التي تجمع بين السياستين المالية والنقدية في إطار تحليلي متكامل وموحد يمتد حتى سنة 2025.

الفصل الأول:
الإطار النظري للسياسات
الاقتصادية والتضخم

تمهيد

تُعد السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الأساسية، وعلى رأسها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، ودعم النمو الاقتصادي. وقد ازدادت أهمية هاتين السياستين في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، وما تفرضه من تحديات تتعلق بفعالية التدخل العمومي، وقدرة السلطات الاقتصادية على ضبط التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، يبرز الاقتصاد الجزائري كنموذج تتداخل فيه خصوصية البنية الربعية مع محدودية التنوع الإنتاجي، الأمر الذي يجعل دراسة فعالية أدوات السياسة الاقتصادية ضرورة علمية وواقعية في آن واحد.

ويُقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول المقاربة النظرية للسياسات الاقتصادية وعلاقتها بالتضخم، من حيث المفاهيم، الأهداف، الآليات، وأبرز التفسيرات النظرية التي تناولت تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية في المستوى العام للأسعار. أما المبحث الثاني فيعرض الدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف إبراز أهم ما توصلت إليه البحوث السابقة، وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا الرصيد العلمي، وتوضيح ما تضيفه من زاوية تحليل فعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: المقاربة النظرية للسياسات الاقتصادية وعلاقتها بالتضخم

تتشابك السياسة المالية والسياسة النقدية في إطار نظري ثري بالجدل الأكاديمي منذ عقود، فيما تمثل ظاهرة التضخم الاختبار الأبرز لمدى فاعلية هاتين الأداتين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وللإحاطة بهذه المقاربة النظرية إحاطة وافية، يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: يعالج المطلب الأول مفاهيم السياسة المالية وأدواتها وآليات تأثيرها في التضخم، ويتناول المطلب الثاني السياسة النقدية بمضامينها النظرية ووسائلها التشغيلية، فيما يخصص المطلب الثالث لمفهوم التضخم وأنواعه ونظرياته التفسيرية وآليات الوقاية منه.

المطلب الأول: السياسة المالية - المفهوم والأدوات وآليات التأثير في التضخم

أولاً: مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بوصفها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية في إدارة الإيرادات العامة والنفقات، بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الكلية كاستقرار الأسعار وتحفيز النمو وخفض معدلات البطالة.⁽¹⁾ ويميز الباحثون عادة بين السياسة المالية بمفهومها الضيق القاصر على الضرائب والنفقات، وبمفهومها الواسع الشامل لتمويل العجز وإدارة الدين العام. وقد مرت السياسة المالية بتطور مفاهيمي عميق؛ إذ كان الفكر الكلاسيكي يدعو إلى توازن الموازنة العامة والحيادية الحكومية، قبل أن تحدث الثورة الكينزية قطيعة فكرية جوهرية في ثلاثينيات القرن الماضي.⁽²⁾

أرسى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في مؤلفه الخالد "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الأسس الفكرية للتدخل المالي للدولة في الدورة الاقتصادية، مؤكداً على قدرة الإنفاق الحكومي في معالجة حالات الركود عبر رفع مستويات الطلب الكلي. وقد شكلت هذه الأطروحة المرجع النظري الذي استند إليه صانعو السياسات الاقتصادية في الدول النامية ومنها الجزائر، لا سيما في مرحلة انطلاق البرامج الاستثمارية الكبرى في مطلع الألفية الثالثة.

(1) بوحابة سليم وقنوني حبيب، الأهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1962-2019، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2، 2022.

(2) المرجع نفسه، ص. 4.

ثانيا: أدوات السياسة المالية

تتمحور أدوات السياسة المالية حول ثلاثة محاور جوهرية يكمل كل منها الآخر في بناء منظومة مالية فاعلة.

الإنفاق العام: يمثل المحور الأول لأدوات السياسة المالية، وهو تلك المصروفات التي تنفذ من قبل الخزينة العامة لتمويل الخدمات العامة والاستثمار الحكومي. يتوزع بين إنفاق جار يشمل الرواتب والدعم وتسديد الالتزامات الديونية، وإنفاق رأسمالي يخصص للبنية التحتية والمشاريع التنموية.⁽¹⁾ ويتولد عن هذا الإنفاق أثر مضاعف (Multiplier Effect) في الدخل الوطني يعزز الطلب الكلي، ويتحول إلى ضغوط تضخمية حين تقصر الطاقة الإنتاجية المحلية عن الاستجابة له.⁽²⁾

الإيرادات الجبائية: تمثل الضرائب الأداة الأكثر مباشرة للتأثير في مستوى الطلب الكلي. تنقسم إلى ضرائب مباشرة كضريبة الدخل وضريبة أرباح الشركات، وضرائب غير مباشرة كضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. يسهم الرفع الضريبي في تقليص الدخل القابل للتصرف وكبح ديناميكيات الاستهلاك التضخمية، فيما تترك التخفيضات الضريبية أثرا توسعيا مضادا.

الرصيد الموازناتي: يمثل المحور الثالث والأهم لفهم العلاقة بين السياسة المالية والتضخم، إذ إن العجز المزمّن يستلزم تمويلا إضافيا قد يتخذ شكل الاقتراض الداخلي أو الإصدار النقدي الجديد، وكلاهما يغذي الكتلة النقدية ويؤجج مسارات التضخم.⁽³⁾

ثالثا: آليات تأثير السياسة المالية في التضخم

تتعدد قنوات التأثير التي تمارس من خلالها السياسة المالية أثرها على ديناميكيات التضخم. تنقل قناة الطلب الكلي أثر الإنفاق الحكومي المرتفع إلى زيادة الدخل القومي وتنشيط الاستهلاك الخاص، الذي يتحول إلى تضخم من جانب الطلب حين تعجز الطاقة الإنتاجية المحلية عن مجاراته.⁽⁴⁾ أما قناة

(1) عبد القادر بريش، السياسة النقدية في الجزائر ومدى فعاليتها في ضبط عرض النقود والسيطرة على التضخم، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص. 22.

(2) المرجع نفسه، ص. 25.

(3) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص 120

(4) المرجع نفسه،، ص 125.

التوقعات، فتعمل عبر تأثير الإعلان عن سياسات مالية توسعية في توقعات الأسعار لدى الأعوان الاقتصاديين، مما يفضي إلى مطالبات برفع الأجور وتعديل العقود بصورة استباقية تكرر التضخم وترسخه.⁽¹⁾

تشير نظرية التضخم المالي (Fiscal Theory of the Price Level) إلى أن العجز المالي المستديم يحول مسؤولية ضبط الأسعار من السياسة النقدية إلى السياسة المالية ذاتها، إذ إن مستوى الثروة الاسمية في الاقتصاد يحدد بقيمة التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية.⁽²⁾ ويتضح هذا التداخل بجلاء في الاقتصادات الريعية التي يرتبط فيها الإنفاق الحكومي ارتباطا شبه آلي بعائدات صادرات النفط كالحالة الجزائرية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية - الأسس النظرية والأدوات التشغيلية

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود وضبط مستويات الائتمان وأسعار الفائدة، سعياً لتحقيق الاستقرار السعري ودعم النمو الاقتصادي المستدام.⁽³⁾ ويميز الفقه الاقتصادي بين السياسة النقدية الكمية القائمة على التحكم في حجم عرض النقود، والسياسة النقدية السعرية التي تستهدف التأثير في أسعار الفائدة بوصفها تكلفة للائتمان.⁽⁴⁾

تقوم السياسة النقدية الحديثة على ثلاثة نهج استراتيجية متميزة: استهداف التضخم (Inflation Targeting) عبر إعلان هدف رقمي صريح لمعدل التضخم، واستهداف الكتلة النقدية (Monetary Targeting)، واستهداف سعر الصرف (Exchange Rate Targeting).⁽⁵⁾ وقد أولى بنك الجزائر في إدارته

⁽¹⁾ Blanchard, O., Romer, D., In the Wake of the Crisis: Leading Economists Reassess Economic Policy, MIT Press, USA, 2012, P. 333.

⁽²⁾ Ibid., P. 334.

⁽³⁾ Patat, Jean-Pierre, Monnaie, Institutions Financières et Politique Monétaire, 5ème éd., Economica, Paris, France, 1993, P. 387.

⁽⁴⁾ Plihon, Dominique, La Monnaie et ses Mécanismes, 5ème éd., Editions La Découverte, Paris, France, 2008, P. 85.

⁽⁵⁾ Svensson, Lars E.O., Inflation Targeting, Princeton University, CEPS Working Paper, N° 144, USA, 2007.

النقدية اهتماما تقليديا بضبط نمو الكتلة النقدية M2 بوصفها مؤشرا وسيطا رئيسيا.⁽¹⁾

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

تتوزع أدوات السياسة النقدية بين آليات التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في حجم عرض النقود ومستويات الائتمان.

عمليات السوق المفتوحة: تعد أكثر أدوات السياسة النقدية مرونة وشيوعا في الاقتصادات المتقدمة، وتقوم على قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية لامتناس السيولة الزائدة من الجهاز المصرفي، أو شرائها لضخ سيولة إضافية.⁽²⁾

سعر إعادة الخصم: يمثل تكلفة الاقتراض التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ويشغل بوصفه إشارة نقدية ذات تأثير توجيهي على مستوى أسعار الفائدة في السوق. ارتفاعه يقلص حوافز الاقتراض المصرفي ويحجم عرض الائتمان، مما يفضي إلى تراجع الطلب الكلي وانحسار الضغوط التضخمية في المدى المتوسط.⁽³⁾

نسبة الاحتياطي الإلزامي: يلزم كل مصرف تجاري بإيداع نسبة محددة من ودائعه لدى البنك المركزي دون عائد. رفع هذه النسبة يقلص الاحتياطيات القابلة للإقراض ويحد من قدرة الجهاز المصرفي على توليد الائتمان ومن ثم يكبح تمدد الكتلة النقدية.⁽⁴⁾

استردادات السيولة الفائضة: تجسد هذه الأداة التكيف المؤسسي لبنك الجزائر مع خصوصية الاقتصاد الريعي، إذ يسترد البنك فائض السيولة المصرفية المتولدة من تدفقات عائدات المحروقات لمنع تحولها إلى ضغوط تضخمية.⁽⁵⁾

(1) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص 125.

(2) Plihon, Dominique, Op.Cit., P. 86.

(3) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص 119.

(4) بريش، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

(5) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص 128.

ثالثا: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين النقود والتضخم

1- النظرية الكمية للنقود: يرسى تأصيل هذه النظرية لإيرفينغ فيشر (Irving Fisher) عبر معادلة التبادل: $MV = PT$ ، حيث تجسد M عرض النقود، و V سرعة تداولها، و P المستوى العام للأسعار، و T حجم المبادلات. ⁽¹⁾ تقوم هذه النظرية على افتراض ثبات V و T على المدى البعيد، مما يعني أن أي زيادة في M ستعكس حتما وبصورة طردية على P ، وهو ما مثل الإطار المرجعي الأول لسياسات الضبط النقدي في أغلب البنوك المركزية. ⁽²⁾

2- نموذج IS-LM الكينزي: طور جون هيكس نموذج IS-LM عام 1937، ثم طوره لاحقا ألفين هانسن عام 1938، ليدمجا التحليلين الحقيقي والنقدي في إطار كلي موحد. ⁽³⁾ يبين هذا النموذج أن فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم مرهونة بمرونة الطلب على النقود ومرونة الاستثمار تجاه سعر الفائدة، وهو ما يفسر القيود الهيكلية التي تقيد نجاعة السياسة النقدية في الاقتصادات النامية. ⁽⁴⁾

3- المدرسة النقدية: أكد ميلتون فريدمان وأنا شوارتز انطلاقا من دراستهما الرائدة للتاريخ النقدي الأمريكي أن "التضخم في جميع الأوقات والأماكن ظاهرة نقدية"، وأن الارتباط بين نمو الكتلة النقدية $M2$ ومعدلات التضخم ثابت وقابل للتحقق إمبيريقيا في المدى البعيد. ⁽⁵⁾

4- نظرية التوقعات العقلانية: طور روبرت لوكاس وتوماس سارجنت هذه النظرية انطلاقا من أعمال جون موث عام 1961، مفيدة بأن الأعوان الاقتصاديين يشكلون توقعاتهم بطريقة عقلانية مبنية على كامل المعلومات المتاحة، فأى تدخل نقدي متوقع لن يحدث أثرا حقيقيا في الناتج بل سيفضي فقط إلى رفع المستوى العام للأسعار. ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ Fisher, Irving, Purchasing Power of Money, The Macmillan Company, Canada, 1922, P. 26

⁽²⁾ Fisher, Irving, Loc.Cit

⁽³⁾ Magnan de Bornier, Jean, Les Modèles Macroéconomiques, Document de Travail, Université Paul Cézanne Aix-Marseille III, France, 2002, P. 12

⁽⁴⁾ Magnan de Bornier, Jean, Op.Cit., P. 14

⁽⁵⁾ Friedman, Milton, Schwartz, Anna J., Money and Business Cycles, Review of Economics and Statistics, USA, 1971, P. 44

⁽⁶⁾ Snowdon, Brian, La Pensée Économique Moderne, Ediscience International, Paris, France, 1997, P. 159

المطلب الثالث: ظاهرة التضخم - المفهوم والأنواع والنظريات وآليات المكافحة

أولاً: مفهوم التضخم وقياسه

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمتراكم في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية ممتدة، مصحوباً بتراجع متزامن في القدرة الشرائية للوحدة النقدية. ⁽¹⁾ واشتراط الاستمرارية في هذا التعريف يفرقه جوهرياً عن الارتفاع المؤقت في أسعار سلعة بعينها، ذلك أن التضخم ظاهرة كلية تمس المستوى العام لا الأسعار الفردية. ⁽²⁾

تصنف الأدبيات الاقتصادية التضخم تبعاً لشدته إلى مستويات أربعة: التضخم الزاحف حين لا يتجاوز 3% سنوياً، والتضخم المعتدل بين 3% و 10%، والتضخم الجامح الذي يتجاوز 10%، وأخيراً التضخم الخارج عن السيطرة (Hyperinflation) الذي يتخطى 50% شهرياً. ⁽³⁾

ثانياً: أسباب التضخم وأنواعه

تضخم الطلب: ينشأ حين يتجاوز الطلب الكلي الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، فيحرك قوى السوق الأسعار تصاعدياً بحثاً عن نقطة توازن جديدة. ارتبطت الموجات التضخمية التي شهدتها الجزائر في فترات الطفرة النفطية إلى حد بعيد بهذا النوع حيث أسفرت البرامج الاستثمارية الضخمة عن ضخ هائل للسيولة في الاقتصاد المحلي.

تضخم التكاليف: يمثل ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج من أجور ومدخلات وسيطة وطاقة محركاً من جانب العرض يدفع المنتجين إلى رفع أسعارهم. ⁽⁴⁾ ويزداد هذا النوع خطورة حين يرافقه تراجع في الإنتاجية مشكلاً ظاهرة الركود التضخمي (Stagflation) التي تعجز أدوات السياسة الاقتصادية عن مواجهتها في آن واحد.

التضخم المستورد: ينتقل عبر قناة التجارة الدولية من خلال ارتفاع أسعار الواردات الغذائية

(1) Goux, Jean-François, Inflation, Désinflation et Déflation, Dunod, Paris, France, 1998, P. 208

(2) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص 129

(3) المرجع نفسه،، ص 129.

(4) بریش، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

والصناعية. وتتأثر الجزائر بهذا النوع بشكل ملموس نظرا لاعتمادها على الاستيراد في تغطية جزء وافر من حاجاتها الاستهلاكية الأساسية.⁽¹⁾

التضخم النقدي: يجسد ارتفاع الكتلة النقدية دون مقابل حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد رصدت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر ارتباطا وثيقا بين تطور M2 ومعدلات التضخم، ولا سيما في الفترات التي استدعى فيها تمويل عجز الموازنة اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.⁽²⁾

ثالثا: آليات تدخل الدولة في مكافحة التضخم

يقوم التدخل النقدي الانكماشى على رفع أسعار الفائدة لامتناع الائتمان الزائد والحد من توسع الكتلة النقدية، والرفع المتدرج لنسبة الاحتياطي الإلزامي، وتكثيف عمليات السوق المفتوحة. وتتوقف نجاعة هذا التدخل على مدى تطور الأسواق المالية وحساسية الاستثمار لتكلفة الائتمان، وهو ما يشكل قييدا هيكليا في الاقتصاد الجزائري.⁽³⁾

يتمثل التدخل المالي الانكماشى في ترشيد الإنفاق العام وتخفيف العجز الموازناتي عبر تجفيف المصادر الإضافية للطلب الكلي، وقد برهنت التجربة الجزائرية في حقبة التقشف المالي (2015-2019) على الصلة الوثيقة بين ترشيد الإنفاق العام وانحسار بعض الضغوط التضخمية.⁽⁴⁾

يشكل التنسيق الأمثل بين السياستين الشرط الكافي لنجاعة مكافحة التضخم؛ إذ لا يجدي تشديد نقدي صارم ما دام الإنفاق الحكومي يواصل تغذية الطلب الكلي، والعكس صحيح بالمثل. وقد أثبت الأدب الاقتصادي أن البلدان التي تحظى فيها البنوك المركزية باستقلالية حقيقية عن السلطة التنفيذية تسجل معدلات تضخمية أدنى وأكثر استقرارا.⁽⁵⁾

(1) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص 129.

(2) المرجع نفسه. نفس الصفحة

(3) Mishkin, Frederic, Les Canaux de Transmission Monétaire: Leçons pour la Politique Monétaire, Bulletin de la Banque de France, N° 27, Paris, France, 1996, P. 97

(4) بوخابية سليم وقنوني حبيب، مرجع سابق، ص. 58.

(5) Blanchard, O., Romer, D., Op.Cit., P. 334

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يُعدّ استعراض الدراسات السابقة ركيزةً منهجية لا غنى عنها في أي بحث أكاديمي رصين، إذ يتيح للباحث تحديد ما أنجزه سابقوه من معرفة متراكمة، وتشخيص ما أغفلوه من زوايا معرفية لم تُستوفَ بعد. تتمحور الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه المذكرة حول ثلاثة مسارات بحثية رئيسية: الدراسات التي عالجت فعالية السياسة المالية على التضخم، والدراسات التي تناولت دور السياسة النقدية في استهداف الأسعار، والدراسات التي اهتمت بالتنسيق بين السياستين في اقتصادات ناشئة. يُنظّم هذا المبحث على ثلاثة محاور متتابعة: الدراسات المحلية الجزائرية، ثم الدراسات الأجنبية، وختاماً تحديد موقع الدراسة الراهنة وما تُقدمه من إضافة معرفية أصيلة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: بوزعرور عمار (2007)

انصبّ اهتمام هذه الدراسة على رصد وتحليل أثر السياسة النقدية على جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2005، شاملةً التضخم واستقرار الأسعار وعرض الكتلة النقدية وتوازن ميزان المدفوعات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستنداً إلى بيانات بنك الجزائر وتقارير صندوق النقد الدولي لتتبع تطور مسار السياسة النقدية عبر المراحل الإصلاحية المتعاقبة.

توصّل الباحث إلى أن انخفاض معدلات التضخم ارتبط ارتباطاً مباشراً بانتهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وأن استمرارية هذا الانخفاض تجلّت كأثر مباشر لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، في حين شهدت الكتلة النقدية توسعاً ملحوظاً دفع السلطة النقدية إلى التدخل لضبطها، كما انتقل رصيد ميزان المدفوعات من مناطق العجز إلى الفائض إثر توظيف سعر الصرف هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية.⁽¹⁾

التعقيب: رغم قيمتها التوثيقية، تفتقر هذه الدراسة إلى النمذجة القياسية التي تتحقق من معنوية العلاقات المرصودة، كما أنها تتناول السياسة النقدية منفردة دون ربطها بالسياسة المالية، مُغفلةً بذلك

(1) بوزعرور، عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

التأثير التفاعلي الحاسم بين الأداتين في تفسير تقلبات التضخم، وهو القصور الذي تسعى الدراسة الراهنة إلى معالجته.

الدراسة الثانية: شليق عبد الجليل (2012)

تناولت هذه الدراسة إشكالية توظيف أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم بالدول النامية، مع التركيز على الحالة الجزائرية خلال الفترة (1990-2009). اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن بغية استيعاب مسار الإنفاق الحكومي وهيكل الإيرادات العامة وانعكاساتهما الملموسة على المستوى العام للأسعار، مع مقارنة تفسيرية للدور المحوري للموازنة العامة في إدارة الضغوط التضخمية ضمن نسيج خطط التنمية الجزائرية.

خلص الباحث إلى أن السياسة المالية أدت دوراً محورياً في ضبط التضخم في الجزائر، غير أن فعاليتها ظلت مشروطة ومُقيّدة بطبيعة الهيكل الاقتصادي الريعي القائم على العائدات النفطية، وأن الإنفاق العام يُؤلّد في الغالب ضغطاً تضخيمياً يصعب استيعابه بالأدوات المالية التقليدية.⁽¹⁾

التعقيب النقدي: يُؤخذ على هذه الدراسة اقتصرها على أبعاد السياسة المالية وإغفال آليات التفاعل مع السياسة النقدية، وهو تفاعل جوهري في الاقتصاد الجزائري. علاوةً على ذلك، تنتهي فترتها الزمنية عند سنة 2009، مما يجعلها قاصرةً عن استيعاب مرحلة الصدمات النفطية لما بعد 2014 وما رافقها من تحولات جوهريّة في بنية السياسة الاقتصادية الجزائرية.

الدراسة الثالثة: ديلى هجيرة (2013)

سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير السياسة الميزانية على مستوى التضخم في الجزائر خلال الفترة (2007-2013)، من خلال دراسة ديناميكية التفاعل بين الإنفاق العام، العجز الميزاني، والمستوى العام للأسعار. اعتمد الباحث على أدوات التحليل الكمي لقياس حجم التأثير وفق المنهجية القياسية التطبيقية المتاحة ضمن إطار مدرسة الدكتوراه في تخصص تسيير المالية العامة.

كشفت النتائج أن الزيادة في الإنفاق العام تُفضي بصورة متكررة إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير، مؤكدةً بذلك الأثر التوسعي المباشر للسياسة الميزانية التوسعية على مستوى الأسعار،

(1) شليق، عبد الجليل، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

في ظل جهاز إنتاجي يعجز عن استيعاب حجم الطلب الكلي المتصاعد.⁽¹⁾

التعقيب: رغم دقة التحليل في الأجل القصير، تفتقر هذه الدراسة إلى تحليل تأثيرات الأمد الطويل بفعل ضيق نطاقها الزمني المحدود في سبع سنوات، كما يغيب عنها بُعد التنسيق مع السياسة النقدية والأثر المُعَدِّل لأسعار الصرف على الديناميكية التضخمية، وهي أبعاد لا غنى عنها لفهم التضخم في اقتصاد منفتح وريعي كالجزائر.

الدراسة الرابعة: المعتصم بالله بلفاسمي (2021)

انصبَّ اهتمام هذه الدراسة على تبيان فعالية السياسة المالية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مع إيلاء اهتمام خاص لدور الإنفاق العام والضرائب بوصفهما أدوات ركيزتين في التأثير على البنية الاقتصادية. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الكمي القياسي باستخدام برنامج EViews 10، وذلك عبر بناء نموذج لاختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة المالية والنقدية والتضخم بواسطة نموذج ARDL.

أثبتت الدراسة القياسية أن أدوات السياسة المالية، المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب، فعّالة في استهداف التضخم في الجزائر، وأن ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 1% يُفضي إلى انخفاض التضخم بنسبة 4.99%، فيما أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يُسهم في رفع التضخم بنسبة 1.11% ما يؤكد وجود تضخم مستورد.⁽²⁾

التعقيب: تُعدّ هذه الدراسة من أقرب الأعمال المنهجية إلى موضوع البحث الراهن، غير أن تركيزها على السياسة المالية بوصفها متغيراً مُفسِّراً دون إعطاء حجم مناسب من التحليل للسياسة النقدية كأداة مكافحة للتضخم، يُخلّ بالتوازن التحليلي المطلوب لدراسة الوقاية من التضخم في أفق زمني ممتد.

(1) ديلبي، هجيرة، تأثير السياسة الميزانية على التضخم: إشارة إلى حالة الجزائر (2007-2013)، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

(2) بلفاسمي، المعتصم بالله، دور السياسة المالية في استهداف التضخم: دراسة حالة الجزائر (1990-2019)، مذكرة ماجستير أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021.

الدراسة الخامسة: بن البار امحمد (2016)

قدّمت هذه الدراسة قراءةً قياسية معمّقة لأثر السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال فترة ممتدة من 1980 إلى 2015، ما أتاح استيعاب مراحل اقتصادية متباينة من الخطة المركزية إلى اقتصاد السوق. اعتمدت الدراسة على نموذج ARDL لاختبار علاقات التكامل المشترك طويل الأجل بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة من جهة، والكتلة النقدية وسعر الصرف من جهة ثانية، مع التضخم كمتغير تابع وفق بيانات سنوية موثقة.

أثبتت النتائج وجود أثر معنوي لكلتا السياستين على مستوى التضخم في الأجل الطويل والقصير، مع ترجيح الأثر المالي في المدى الطويل، مما يُعزز الموقف القائل بضرورة التنسيق الفعّال بين السلطتين لتفادي التضارب في الأهداف وتعظيم الأثر الانكماشى المشترك.⁽¹⁾

التعقيب: تتميز هذه الدراسة بالصرامة المنهجية والغطاء الزمني الواسع، إلا أن الفجوة الجوهرية تكمن في غياب تحليل ظاهرة الهيمنة المالية على قرارات البنك المركزي في مراحل التمويل النقدي للعجز، وهو سياق متكرر في التجربة الجزائرية يُقيّد استقلالية السياسة النقدية ويُضعف قدرتها الانكماشية.

الدراسة السادسة: بلعوز بن علي وطيبة عبد العزيز (2006)

استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى فعالية السياسة النقدية وملاءمة اعتماد نظام استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006). انكبّ الباحثان على تحليل مسار تطور المجاميع النقدية وآليات ربطها بمعدلات التضخم المسجلة، مع اختبار مدى توافر الشروط المؤسسية والاقتصادية اللازمة لتبني هذا النظام الحديث في إطار الإصلاحات الهيكلية الجارية.

انتهت الدراسة إلى أن الجزائر لا تستوفي بعدُ الشروط المؤسسية والتقنية اللازمة للتبني الرسمي لاستهداف التضخم، في ظل حضور قوي للسياسة المالية التوسعية وضعف استقلالية البنك المركزي إزاء متطلبات الخزينة العامة.⁽²⁾

(1) بن البار، امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2015): دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

(2) بلعوز، بن علي؛ طيبة، عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة اقتصادية، الجزائر، 2006.

التعقيب: يُلاحظ على هذا البحث غياب النمذجة القياسية المتطورة القادرة على اختبار فرضية الفعالية بدقة إحصائية، كما لا يُعطي متغير السياسة المالية حجمه التفسيري الحقيقي في تفسير الديناميكية التضخمية، مما يُضيق حدود القدرة التفسيرية للنتائج ويجعل التوصيات السياسية بحاجة إلى تحقق قياسي أعمق.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: (Tarawalie & Kargbo (2020)

قدّم هذان الباحثان دراسةً تحليليةً رصينةً لفعالية السياستين المالية والنقدية في سيراليون خلال فترة ممتدة، مستعيناً بمنهجية اختبار الحدود ضمن نموذج ARDL بوصفها إطاراً قياسياً ملائماً للاقتصادات النامية ذات السلاسل الزمنية المتكاملة من درجات مختلطة. يتسم هذا البحث بصرامة إجراءات التشخيص الاقتصادي القياسي من اختبارات الاستقرار إلى تصحيح الخطأ.

خلصت النتائج إلى أن تنسيق السياستين يُعزز الاستقرار الاقتصادي بصورة ملموسة، وأن الهيمنة المالية المتمثلة في استمرار الإقراض المباشر للحكومة من البنك المركزي تُضعف الأثر الانكماشى للسياسة النقدية وتُخلّ بمصداقيتها في ضبط التضخم.⁽¹⁾

التعقيب: يتميز هذا العمل بقوة أدواته القياسية وعمقه التحليلي، غير أن قابلية استنساخ نتائجه على الحالة الجزائرية تظل محدودة، نظراً لاختلاف الهياكل الاقتصادية الجوهرية بين اقتصاد ريعي نفطي وآخر أفريقي يفتقر إلى موارد الهيدروكربونات، وهو تباين يُنتج ديناميكيات سياساتية مغايرة تستوجب إطاراً تحليلياً خاصاً.

الدراسة الثانية: (Özer & Karagöl (2018)

تناولت هذه الدراسة التركيب الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (1998–2016)، مستعيناً بجملة من التقنيات الاقتصادية القياسية المتقدمة، تشمل اختبار ARDL، واختبارات جذر الوحدة الهيكلية التي تأخذ في الحسبان التحولات البنيوية في السلاسل الزمنية، فضلاً عن اختبارات سببية غرانجر. أتاح هذا التنوع المنهجي حصولاً على نتائج متسقة وذات

⁽¹⁾ Tarawalie, Abu Bakarr, and Noah Kargbo, "Efficacy of fiscal and monetary policy in Sierra Leone: an ARDL bound testing approach", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 10, No. 3, 2020, pp. 217–226

دلالة إحصائية عالية.

كشفت النتائج أن السياسة المالية تملك أثراً بعيد الأجل ومعنوياً على النمو الاقتصادي، في حين تقتصر السياسة النقدية في أثرها على الأجل القصير، وهو ما يدعو إلى إعادة التفكير في طريقة توظيف كلتا السياستين في اقتصادات ناشئة تخضع لتحولات هيكلية متسارعة.⁽¹⁾

التعقيب: رغم الثراء المنهجي لهذا البحث، يُلاحظ أنه يتناول النمو الاقتصادي متغيراً تابعاً وحيداً، متجاهلاً التضخم بوصفه هدفاً مستقلاً وذا أولوية. ويُضاف إلى ذلك غياب متغيرات السياق الريعي كأسعار النفط والإيرادات الهيدروكربونية، مما يُحدّ من قدرة نموذجيه على التطبيق المباشر على الحالة الجزائرية.

الدراسة الثالثة: (Alzyadat & Jumah (2022)

انكبّ هذان الباحثان على دراسة الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الأردني خلال فترة زمنية ممتدة من 1970 إلى 2020، مستعينين بالنموذج المعدّل لمعادلة سانت لويس وتقنيات ARDL للتحقق من الآثار قصيرة وطويلة الأجل. أتاح الامتداد الزمني الطويل لهذه الدراسة استيعاب مراحل اقتصادية متعددة وإنتاج استنتاجات مستقرة هيكلياً.

أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي أكبر أثراً وأسرع استجابةً من عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن الدمج بين سياسة نقدية توافقية وسياسة مالية توسعية منضبطة يُحقق نتائج أكثر جودة لتعزيز النمو، مؤيداً بذلك الموقف الكينزي القائل بأولوية السياسة المالية في الاقتصادات النامية.⁽²⁾

التعقيب النقدي: تعاني هذه الدراسة من إشكالية قابلية التعميم على الاقتصادات الريفية كالجزائر، إذ تغيب عنها متغيرات أسعار النفط وإيرادات الموارد الطبيعية، وهي متغيرات تُشكّل المحرك الرئيسي لأنماط الإنفاق الحكومي الجزائري وما يُولّده من ضغوط تضخمية دورية مرتبطة بدورات

⁽¹⁾ Özer, Mustafa, and Veysel Karagöl, "Relative effectiveness of monetary and fiscal policies on output growth in Turkey: an ARDL bounds test approach", Ankara, Turkey, 2018

⁽²⁾ Alzyadat, Jumah, "Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies on Economic Growth in Jordan: Evidence from ARDL Models", International Journal of Economics and Financial Issues, Jordan, 2022

الدراسة الرابعة: Chibi Abderrahim وآخرون (2019)

قدّمت هذه الدراسة المقدّمة في المؤتمر السنوي الخامس والعشرين لمنتدى البحوث الاقتصادية بالكويت تحليلاً مخصصاً لطبيعة التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر وأثره على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يجعلها من أكثر الأعمال الأجنبية صلةً بموضوع هذه المذكرة. وُضّفت أدوات اقتصادية قياسية متطورة لاختبار فرضية الهيمنة المالية وقياس درجة التكامل والتنسيق بين السلطتين المالية والنقدية.

توصّلت الدراسة إلى أن الهيمنة المالية تبقى ظاهرة سائدة في الاقتصاد الجزائري تُقيّد استقلالية بنك الجزائر وتُضعف فعاليته في إدارة التضخم، وأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تنسيقاً مؤسسياً منهجياً بين الحكومة والبنك المركزي بعيداً عن الارتجال.⁽¹⁾

التعقيب: رغم أن هذا البحث يُقدّم قيمةً تحليلية مباشرة للحالة الجزائرية، إلا أنه يُعالج التفاعل بوصفه ظاهرةً هيكلية قائمة دون أن يُحوّل هذا التشخيص إلى إجابة صريحة عن سؤال الوقاية من التضخم وآليات تفعيل الأدوات المشتركة لتحقيقها، وهو البُعد التداولي الذي تنفرد به الدراسة الراهنة.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة

تُجَلّي المقارنة التحليلية الشاملة للدراسات المستعرضة جملةً من الفجوات البحثية التي تُسوّغ الدراسة الراهنة وتُحدد مُبررات إسهامها الأصيل في الحقل المعرفي:

الفجوة الأولى - التكامل بين السياستين: أغلب الدراسات المحلية تناولت إحدى السياستين منفردةً، في حين تنتهج الدراسة الراهنة مقاربةً تكاملية تجمع أثر السياسة المالية والسياسة النقدية معاً في تفسير ظاهرة التضخم واختبار قدرتهما التوحيدية في الوقاية منه.

الفجوة الثانية - بُعد الوقاية لا الاستئصال: ركّزت الدراسات القائمة على التضخم كظاهرة قائمة وتُقيس الأثر الانكماشية بأثر رجعي، في حين تنطلق الدراسة الراهنة من منظور استباقي يجعل الوقاية

⁽¹⁾ "Chibi, Abderrahim, and others, "Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria

Economic Research Forum (ERF), 25th Annual Conference, Kuwait, March 10–12, 2019

من التضخم هدفاً أولياً ومستقلاً لا مجرد محصلة عرضية لقياس الفعالية.

الفجوة الثالثة - الامتداد الزمني الاستثنائي: تمتد الدراسة الراهنة إلى الفترة (2000-2025)، وهو أمد يستوعب مرحلة الوفرة النفطية الكبرى، وصدمتي تراجع أسعار البترول (2014-2016) و(2020)، وجائحة كوفيد-19 وما أعقبها من موجات تضخمية غير مسبوقة، مما يُضفي على نتائجها قدرةً تفسيرية ودلالةً سياسية لا تحوزها الدراسات السابقة.

الفجوة الرابعة - السياق الريعي المخصوص: تفتقر الدراسات الأجنبية المستعرضة إلى متغيرات الربيع النفطي المُحرّكة للإنفاق الجزائري والمُولّدة للضغوط التضخمية الدورية، في حين تُولي الدراسة الراهنة هذا البُعد الخصوصي الاهتمامَ التحليلي الذي يستحقه بوصفه مفتاحاً لفهم طبيعة التضخم الجزائري وآليات معالجته

الفصل الثاني:

السياسة المالية والنقدية في الجزائر
بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم
(2025-2000)

تمهيد الفصل

يُعدّ الانتقال من منطقة المفاهيم النظرية إلى رحاب التحليل التطبيقي القائم على الوقائع والأرقام منعطفاً جوهرياً في أي بحث اقتصادي يتطلّع إلى الإسهام الحقيقي في الحقل المعرفي. فإذا كان الفصل الأول قد رسم الإطار المفاهيمي للسياستين المالية والنقدية وبيّن آليات تأثيرهما على التضخم وفق المدارس الاقتصادية الكبرى، فإن هذا الفصل التطبيقي يُسخر تلك الأطر النظرية أداة تحليلية لفهم الواقع الجزائري في امتداده الزمني الواسع (2000–2025)، بكل ما شهدته من تحولات هيكلية متلاحقة وصدمات اقتصادية متعاقبة.

تكتسب الجزائر خصوصيةً تحليليةً بالغة الأهمية لمن يُقارب اقتصادها الكلي؛ إذ يُشكّل قطاع المحروقات شرياناً حيوياً يُغذّي نحو 95% من الإيرادات بالعملة الصعبة، ويُموّل قرابة 40–60% من النفقات العامة حسب تقلبات الأسعار الدولية، وهو ما يجعل السياسة المالية رهينة دورات البترول بصورة لا مثيل لها في كثير من الاقتصادات الناشئة. يُضاف إلى ذلك أن السياسة النقدية تُواجه على الدوام تحديات التعامل مع سيولة مصرفية متذبذبة تارةً فائضة حتى حدود الإفراط، وتارةً شحيحةً حتى درجة الضغط، تبعاً للأثر النقدي لعائدات التصدير الهيدروكربونية.⁽¹⁾

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2025 خمسة مراحل اقتصادية متميزة في طبيعتها وتدايها السعيرية: المرحلة الأولى هي مرحلة الانتعاش وبداية برامج الإنعاش (2000–2008)، وتتميّز بانخفاض نسبي في التضخم رغم التوسع المالي الكبير، والمرحلة الثانية هي مرحلة الأزمة المالية العالمية والتكيف (2009–2013)، وفيها شهدت الضغوط التضخمية تصاعداً انعكاساً لزيادات الأجور، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الصدمة النفطية والانكماش المالي (2014–2019) التي تشمل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، والمرحلة الرابعة هي مرحلة كوفيد-19 والتعافي (2020–2021)، وأخيراً المرحلة الخامسة وهي مرحلة الموجة التضخمية العالمية وإدارة التحول (2022–2025).⁽²⁾

يتضمن هذا الفصل مبحثين أساسيين؛ يُكرّس المبحث الأول لتحليل تطور السياسة المالية وأثرها على التضخم عبر مطالب ثلاثة تُعالج مسار الإنفاق والإيرادات في مرحلة الوفرة أولاً، ثم تحولات الموازنة في

(1) بوروشة، كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990–2016)، أطروحة دكتوراه،

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص 114

(2) بلقاسمي، المعتصم بالله، دور السياسة المالية في استهداف التضخم: دراسة حالة الجزائر (1990–2019)، مذكرة ماستر أكاديمي،

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021، ص 31

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

مرحلة التقشف والتمويل غير التقليدي ثانياً، وانتهاءً بتقييم الفاعلية الوقائية للسياسة المالية إزاء التضخم. أما المبحث الثاني فيُخصّص لاستعراض دور بنك الجزائر في مكافحة التضخم، عبر ثلاثة مطالب تناول تطور الأدوات الكمية للسياسة النقدية، ثم علاقة الكتلة النقدية بالتضخم، وتنتهي بتقييم شامل لمستوى التنسيق بين السياستين على مدى ربع القرن الدراسي.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر وأثرها على التضخم (2000-2025)

تُعدّ السياسة المالية في الجزائر الأداة الاقتصادية الأكثر حضوراً وتأثيراً في تحديد مسار الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي، وذلك بحكم البنية الربعية للاقتصاد الوطني التي تجعل الدولة المحرك الرئيسي للتوازنات الكلية. خلافاً للاقتصادات المتنوعة التي تشارك فيها الحكومة والقطاع الخاص في توليد الدخل وصياغة الطلب، تبقى الجزائر رهينة معادلة يُديرها طرفان فقط فعلياً: أسعار النفط من جهة، وقرارات الإنفاق الحكومي من جهة ثانية. يُؤدّي هذا الواقع إلى ارتباط عضوي بين السياسة المالية والتضخم يتجاوز مجرد آلية الطلب الكينزية الكلاسيكية، ليشمل قنوات التضخم المستورد وقناة سعر الصرف وقناة التوقعات.⁽¹⁾

تستلزم دراسة هذا التأثير المعمق استعراض مسار الإيرادات والنفقات العامة بدقة كافية لرصد نقاط التحوّل الكبرى، وتحليل الرصيد الموازي وتدايعاته على مستوى الأسعار، والتميز بين أثر مختلف أبواب الإنفاق على التضخم. يُنظّم هذا المبحث في ثلاثة مطالب متتابعة تُغطّي مجتمعةً الفترة كلها من 2000 إلى 2025.

المطلب الأول: مسار الإنفاق العام والإيرادات في مرحلة الوفرة النفطية وبرامج الإنعاش (2000-2013)

أولاً: السياق الاقتصادي العام للمرحلة

أعادت بداية الألفية الثالثة رسم الملامح الاقتصادية الكلية للجزائر رسماً شبه كامل، إذ انتقل الاقتصاد من سياق التقشف المفروض منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي إلى واقع الوفرة المالية المدفوع بارتفاع حاد في أسعار البترول. سجّل سعر برميل النفط الجزائري الذي لم يكن يتجاوز 27 دولاراً في

(1) بوفليخ، نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6(12)، الجزائر، 2012، ص 322

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

مطلع سنة 2000 ارتفاعاً متواصلاً ليبلغ ذروته عند 99 دولاراً للبرميل في المتوسط السنوي لسنة 2008، قبل أن تُصيبه أزمة المال العالمية فيتراجع إلى 61 دولاراً سنة 2009، ثم يستعيد مستوياته المرتفعة في السنوات التالية. (1)

أتاحت هذه الوفرة للسلطات الجزائرية استثماراً واسع النطاق في البنية التحتية والموارد البشرية والتماسك الاجتماعي، مُجسّداً في ثلاثة برامج استثمارية متعاقبة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الوطني. وعلى المستوى النقدي والسعري، واجه بنك الجزائر تحدياً مُركّبة: كيف يُحافظ على استقرار الأسعار في اقتصاد يشهد توسعاً هائلاً في الإنفاق العام، مع إبقاء الاقتصاد بعيداً عن دوامة التضخم المُفرط التي عانى منها في منتصف التسعينيات.

ثانياً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

أعلنت الحكومة الجزائرية في مطلع سنة 2001 انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مُوجّهة إياه أساساً نحو قطاعات بعينها تحظى بأولوية في إطار الاستراتيجية التنموية المُرسومة. رُصدت لهذا البرنامج في البداية مبالغ تُقدَّر بـ 525 مليار دينار جزائري، ارتفعت لاحقاً إلى 1116 مليار دينار بعد إضافة مشاريع جديدة وإعادة تقييم المشاريع القائمة. (2)

تضمّن هذا البرنامج توزيعاً قطاعياً مدروساً يعكس الأولويات التنموية للحكومة كما يبيّنه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الوحدة:

مليار دينار جزائري

القطاع	المبلغ المخصص	النسبة من الإجمالي %
تنشيط القطاعات الاقتصادية الفلاحية والصناعية والخدمية	126.5	24.1
تنمية المنشآت الاقتصادية والإدارية	156.9	29.8
تنمية الموارد البشرية والخدمات	166.5	31.6

(1) بلقاسمي، المعتصم بالله، مرجع سابق، ص 31

(2) بوفليح، نبيل، مرجع سابق، ص 322

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

14.4	75.6	دعم التنمية المحلية
100	525.0	الإجمالي (أولي)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات بلقاسمي (2021، ص 32) وبوفليح (2012، ص 322).

يتبين من الجدول أن قطاع تنمية الموارد البشرية والخدمات حظي بأعلى نصيب فردي من إجمالي البرنامج بنسبة 31.6%، في حين نالت التنمية المحلية الحصة الأدنى بنسبة 14.4%.

التفسير: يُجسّد هذا التوزيع التوجه الكينزي الصريح للسياسة المالية الجزائرية في تلك المرحلة، القائم على تحفيز الطلب الكلي عبر الإنفاق العام المرتكز على البنية التحتية والموارد البشرية، وفق نظرية المضاعف المالي التي تذهب إلى أن كل دينار من الإنفاق الحكومي يُولّد دينارات إضافية في الناتج الإجمالي. أفضى تطبيق هذا البرنامج إلى ارتفاع طفيف في معدل التضخم من 0.34% سنة 2000 إلى 4.23% سنة 2001، ثم تراجع إلى 1.42% سنة 2002، وهو ما يُشير إلى أن الجهاز الإنتاجي استوعب جزءاً من الطلب الإضافي دون توليد ضغوط تضخمية مقلقة، فيما امتص الاستيراد المتصاعد النسبة الأكبر منه.

ثالثاً: برنامج دعم النمو (2005–2009)

شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج أكثر طموحاً وأوسع نطاقاً يُعرف ببرنامج دعم النمو، بُدئ بمخصصات أولية قُدّرت بـ 7413 مليار دينار قبل أن يبلغ غلافه النهائي قرابة 9610 مليار دينار. رُكّز هذا البرنامج على إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى كالطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، فضلاً عن قطاعي السكن والصحة.⁽¹⁾

(1) مسعي، محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10(10)، جامعة قاصدي مرباح،

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات والنفقات العامة في مرحلة برامج الإنعاش (2000-2009)

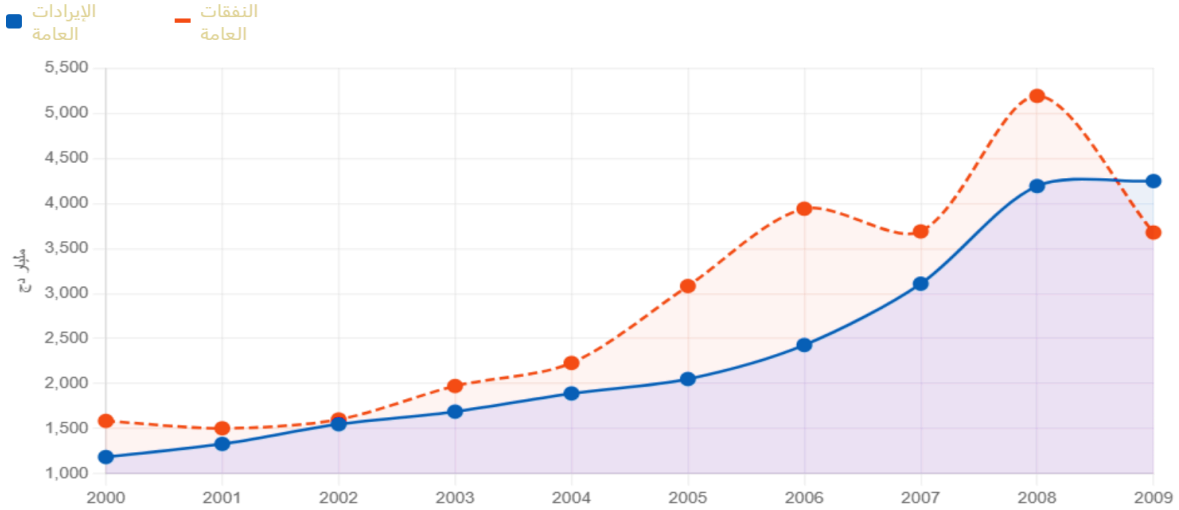
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإيرادات العامة	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	رصيد الموازنة
2000	1187.1	889.7	242.9	1587.1	830.6	756.5	400.0-
2001	1332.1	963.0	305.3	1505.5	888.0	617.5	173.4-
2002	1550.6	1111.2	358.5	1603.2	948.7	654.5	52.6-
2003	1690.2	1200.5	390.0	1974.4	1040.0	934.4	284.2-
2004	1891.8	1380.7	434.2	2229.7	1100.0	1129.7	337.9-
2005	2052.0	1490.0	480.0	3082.6	1145.1	1937.5	—
2006	2428.5	1758.0	560.0	3939.8	1300.0	2639.8	—
2007	3108.5	2270.0	700.0	3687.8	1900.0	1787.8	—
2008	4191.0	3050.0	880.0	5190.5	2320.0	2870.5	—
2009	4246.3	2950.0	930.0	3676.0	2180.0	1496.0	570.3+

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005 و2010، وبيانات بلفاسي (2021، ص 36).

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر (2000-2009) -

مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005 و2010، وبيانات بلفاسي (2021، ص 36).

تُظهر أرقام الجدول والشكل تضاعفاً لافتاً للإيرادات العامة بمعدل 3.6 مرة بين سنتي 2000 و2009 (من 1187.1 إلى 4246.3 مليار دينار)، في حين تضاعفت النفقات العامة بمعدل 2.3 مرة خلال الفترة ذاتها، حيث سجّلت سنة 2008 أعلى قيمة للنفقات بـ 5190.5 مليار دينار، وهو ما يعكس ذروة التوسع في برامج الإنعاش. في المقابل، كانت سنة 2009 الأقل إنفاقاً نسبياً بسبب التراجع التحويطي إثر الأزمة المالية العالمية.

التفسير: يُفسّر الاقتصاد الكلي التقليدي هذا الوضع بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي (AD-AS)؛ فارتفاع الإنفاق الحكومي يُزحزح منحنى الطلب الكلي يميناً، مُحدثاً فجوة تضخمية حين يعجز الجهاز الإنتاجي عن مجاراة هذا الطلب. في الحالة الجزائرية، لجأ الاقتصاد بدلاً من ذلك إلى استيعاب الطلب الزائد عبر توسيع الاستيراد، مما خفّف من حدة الضغوط التضخمية لكنه فتح قناة "التضخم المستورد" في المقابل.⁽¹⁾

تميّزت الفترة (2005-2009) بارتفاع في معدلات التضخم من 1.38% سنة 2005 إلى 5.74% سنة 2009، وهو مسار صاعد يُترجم بجلاء الأثر التراكمي لبرنامج دعم النمو على مستوى الأسعار، لا سيما

(1) بوخابية، سليم، إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021.

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

أن قطاع المواد الغذائية شهد ارتفاعات قياسية تزامنت مع الأزمة الغذائية العالمية لسنتي 2007 و2008. يُضاف إلى ذلك أن زيادة الأجور في القطاع العام أسهمت في رفع الدخل المتاح ومن ثم ضغطت على الطلب الكلي.

رابعاً: برنامج توظيف النمو (2010–2014)

واصلت الجزائر مسيرتها التوسعية بإطلاق أضخم برنامج استثماري في تاريخها الاقتصادي، رُصد له غلاف مالي إجمالي بلغ 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل نحو 286 مليار دولار أمريكي، موزعاً على إتمام المشاريع القائمة (9700 مليار دينار أي 130 مليار دولار) وإطلاق مشاريع جديدة (11514 مليار دينار أي 156 مليار دولار).⁽¹⁾

الجدول رقم (03): تطور النفقات العامة التفصيلية في الجزائر (2010–2015) الوحدة: مليار دينار

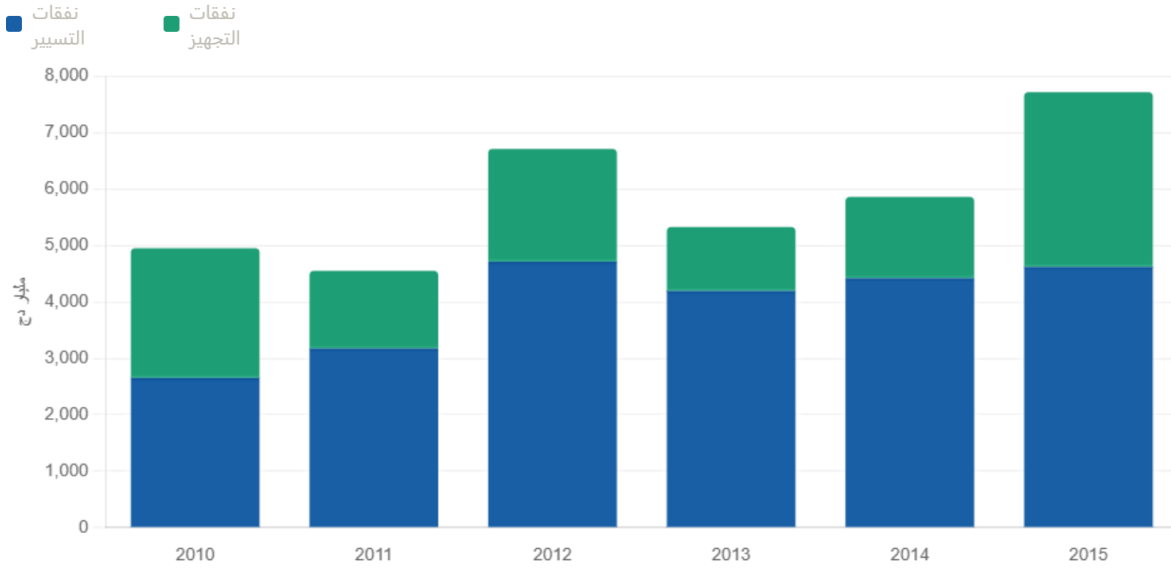
السنة	نفقات التسيير	نسبتها%	نفقات التجهيز	نسبتها%	الإجمالي	معدل النمو%
2010	2653.0	53.59	2294.7	40.47	4466.3	5.10+
2011	3173.1	66.17	1374.4	33.79	5159.6	31.04+
2012	4711.6	61.16	1994.0	37.14	7016.6	36.0+
2013	4191.6	61.51	1131.6	37.41	6014.1	14.14-
2014	4416.9	64.17	1439.3	25.73	6310.1	15.17+
2015	4617.0	60.90	3093.9	39.70	7656.9	9.63+

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2011 و2013 و2015،

(1) ضيف، أحمد؛ بن يحيى، نسيم، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من (1990–2016)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد

(2)1، الجزائر، 2015، ص 171

الشكل رقم (03) : تطور النفقات العامة - الجزائر (2010-2015) - مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2011 و2013 و2015،

يتجلى من الجدول والشكل أن سنة 2012 شهدت أعلى قفزة سنوية في النفقات الإجمالية بمعدل نمو قارب 36%، لتبلغ 7016.6 مليار دينار، كما سجلت نفقات التشغيل أعلى نسبة من الإجمالي سنة 2013 بنحو 61.51%، وهو ما يكشف عن الثقل المتصاعد للنفقات الجارية في ميزانية الدولة الجزائرية. في المقابل، سجلت سنة 2013 انخفاضاً استثنائياً بنسبة 14.14% مقارنةً بسنة 2012، وهو أول انكماش يُسجل في النفقات خلال هذه المرحلة.

التفسير: تجسّد القفزة الاستثنائية في نفقات سنة 2012 حالة نموذجية من التضخم القائم على الطلب (demand-pull inflation)؛ فالزيادات الكبرى في الأجور التي أقرتها الحكومة استجابةً للضغوط الاجتماعية إثر موجة الربيع العربي عام 2011، دفعت بالدخل المتاح للأسر ارتفاعاً حاداً، فيما ظلّ الجهاز الإنتاجي قاصراً عن تلبية الطلب المتضاعف، مما أفضى إلى بلوغ معدل التضخم 8.89% سنة 2012 وهو أعلى مستوى خلال العقد.

تعدّ سنة 2012 سنة محورية في فهم ديناميكية التضخم الجزائري، إذ تقاطعت فيها ثلاثة محركات في آن واحد: التوسع المالي الضخم المُمَوَّل بعائدات نفطية قياسية، والزيادة في كتلة الأجور، وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. يُجسّد هذا التزامن ما يُعرف أكاديمياً بـ"الصدمة المزدوجة" (double shock) على جانبي الطلب والتكلفة، مما جعل التضخم أكثر عُسراً في المعالجة بالأدوات النقدية التقليدية.

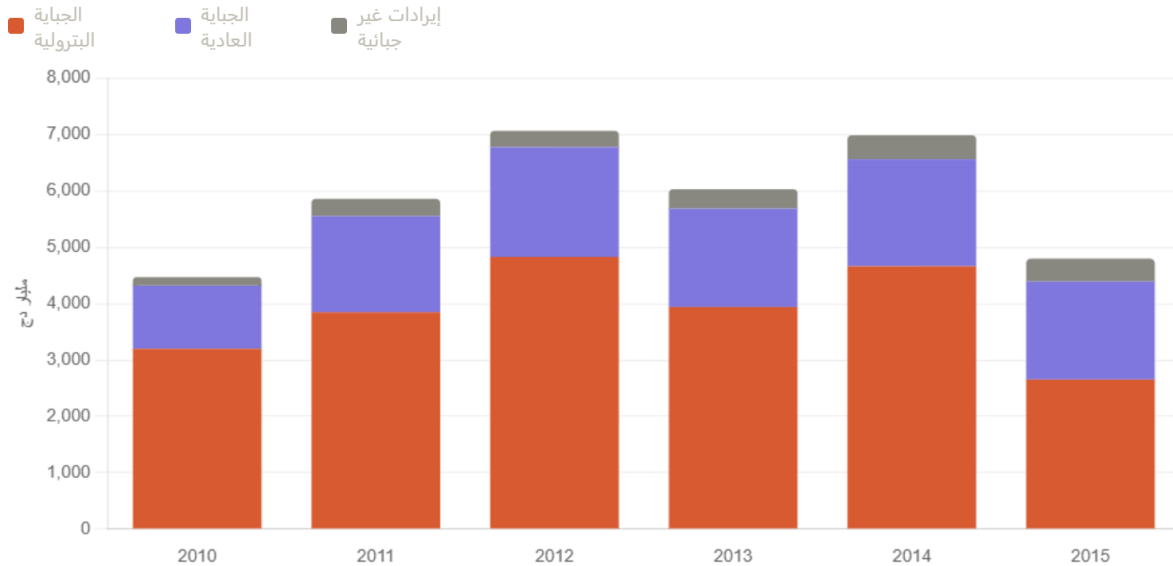
الجدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة التفصيلية في الجزائر (2010-2015) الوحدة:

مليار دينار جزائري

السنة	الجبائية البترولية	نسبتها %	الجبائية العادية	نسبتها %	الإيرادات غير الجبائية	الإجمالي
2010	3197.0	71.6	1124.0	25.1	145.3	4466.9
2011	3844.0	65.7	1706.0	29.2	303.6	5853.6
2012	4826.0	68.4	1945.0	27.6	287.1	7058.1
2013	3938.0	65.4	1743.0	28.9	343.1	6024.1
2014	4660.0	66.8	1897.0	27.2	423.2	6980.2
2015	2652.0	55.3	1738.0	36.2	405.4	4795.4

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015 وبيانات بلقاسي (2021، ص 37)

الشكل رقم (04) : هيكل الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2015) - مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.

تكشف أرقام الجدول والشكل هيمنةً بنيوية ثابتة للجبائية البترولية على الإيرادات العامة الجزائرية؛ إذ لم تنزل نسبتها دون 55% حتى في سنة 2015 حين تراجعت أسعار النفط. بلغت الجبائية البترولية ذروتها

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

سنة 2012 بقيمة 4826 مليار دينار تُمثّل 68.4% من الإجمالي. في المقابل، تراجعت الإيرادات الإجمالية تراجعاً حاداً سنة 2015 من 6980.2 إلى 4795.4 مليار دينار بفعل انهيار أسعار البترول النصف الثاني من 2014.

تؤكد هذه الأرقام ما يُسمّيه الاقتصاديون "المرض الهولندي" بمعناه الموسّع؛ إذ يُؤدّي الاعتماد المفرط على الربح النفطي إلى إهمال تطوير الإيرادات العادية وتنويع القاعدة الضريبية، وهو ما يجعل المالية العامة مكشوفة أمام الصدمات الخارجية دون أي وسادة استيعابية هيكلية.

تُمثّل الفترة (2012–2015) نقطة التحوّل الكبرى في مسار المالية العامة الجزائرية، إذ بدأت تتشكّل ملامح العجز المالي الذي سيتفاقم لاحقاً ليُصبح الهاجس الأبرز لصانعي القرار الاقتصادي. وقد شكّل هذا الوضع ضغطاً حقيقياً على بنك الجزائر، الذي وجد نفسه بين خيارين: التشدد النقدي لكبح التضخم أو التيسير لتمويل الاحتياجات المتصاعدة للخزينة.

المطلب الثاني: تحولات الموازنة العامة - من الصدمة النفطية إلى التمويل غير التقليدي (2014–2019)

أولاً: الصدمة النفطية وتفاقم العجز الموازني (2014–2016)

مثّل النصف الثاني من سنة 2014 محطةً فارقةً في تاريخ المالية العامة الجزائرية المعاصرة؛ فبعد سنوات من الوفرة التي أتاحت تراكم احتياطات هائلة وتمويل برامج تنموية ضخمة، انهارت أسعار البترول انهياراً متسارعاً نزل بسعر خام برنت من أكثر من 110 دولارات للبرميل في مطلع النصف الثاني من 2014 إلى ما دون 36 دولاراً في بداية سنة 2016. أحدث هذا التراجع المذهل زلزالاً مالياً بالغ العمق في المالية العامة الجزائرية، التي لم تكن قد أحكمت أي آلية استيعابية هيكلية لمواجهة مثل هذا السيناريو.

تُكشف الأرقام الرسمية لبنك الجزائر عن الحجم الحقيقي للصدمة؛ فقد بلغ عجز الموازنة سنة 2014 ما يعادل 7.22% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم لم يسبق تسجيله منذ سنوات التسعينيات، ثم تصاعد هذا العجز ليبلغ 15.23% سنة 2015، قبل أن يُسجّل تراجعاً طفيفاً إلى 13.45% سنة 2016.⁽¹⁾

(1) إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 77

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

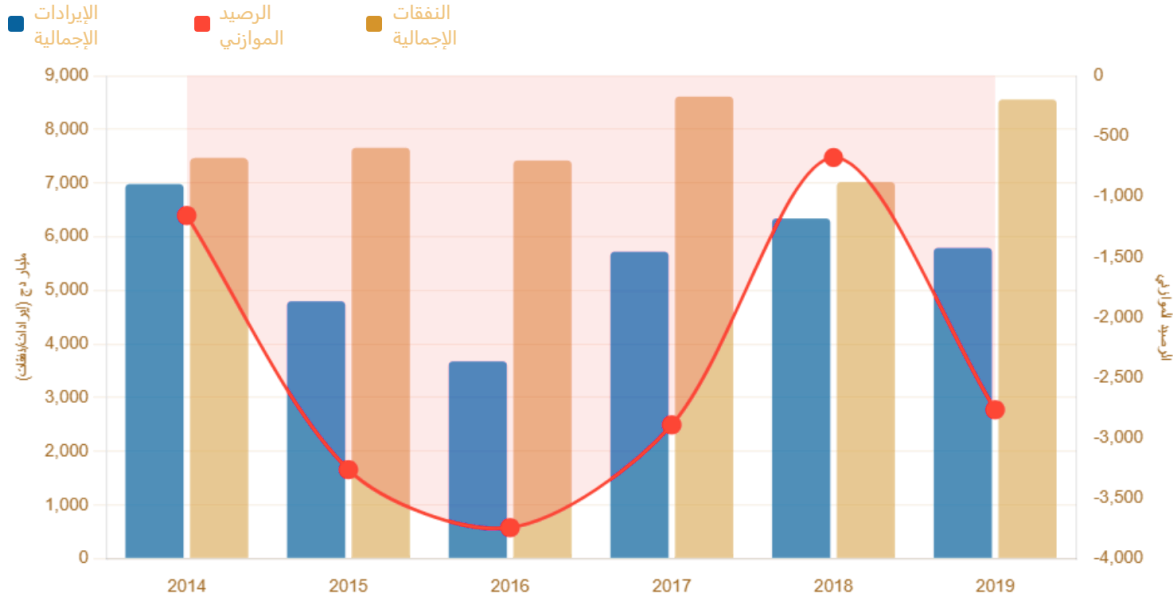
الجدول رقم (05): تطور مؤشرات الموازنة العامة في مرحلة الصدمة النفطية (2014-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	النفقات العامة	الرصيد الموازي	الرصيد/الناتج %	رصيد صندوق ضبط الإيرادات
2014	6980.2	4660.0	7468.0	1157.9-	7.22-	3609 مليار
2015	4795.4	2652.0	7656.9	3263.1-	15.23-	1787 مليار
2016	3676.0	1711.1	7419.6	3743.6-	13.45-	740 مليار
2017	5719.0	2800.0	8611.0	2892.0-	9.3-	جُرِدَ تقريباً
2018	6339.3	3080.0	7016.6	677.3-	1.9-	التمويل غير تقليدي
2019	5790.1	2650.0	8557.0	2766.9-	7.6-	التمويل غير تقليدي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على إحصائيات بنك الجزائر (التقرير السنوي 2016، ص 77)،

الشكل رقم (05): الرصيد الموازي وإيرادات المحروقات - الجزائر (2014-2019) - مليار دج



تكشف الأرقام أن سنة 2016 شهدت أعظم عجز في رصيد الموازنة بقيمة 3743.6 مليار دينار، أي ما يعادل 13.45% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما سجّلت الجباية البترولية أدنى مستوياتها خلال عقد كامل بـ 1711.1 مليار دينار، وهو ما يُمثّل قرابة نصف مستواها في سنة 2014 (4660 مليار دينار). كذلك يتبيّن تآكل صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بشكل متسارع من 3609 مليار دينار سنة 2014 إلى ما يقارب

الصفر سنة 2017.

يُجسّد هذا المسار نموذج "الفخ الريعي" الذي يُحلّله الاقتصاديون تحت مسمى "الدورة المالية للموارد الطبيعية"؛ ففي مرحلة الوفرة تتمدد النفقات العامة بإطراد مُولّدة التزامات اجتماعية وهيكلية يصعب التراجع عنها، ثم تنقلب الأوضاع فجأة حين تنهار أسعار النفط، مُخلّفة عجزاً يصعب تمويل تكيفه في المدى القصير دون تكاليف اجتماعية باهظة.⁽¹⁾

اتخذت الحكومة الجزائرية في مواجهة هذا العجز المتفاقم جملةً من الإجراءات التكميلية، أبرزها تخفيض فاتورة الواردات وترشيد الإنفاق العام وتأجيل بعض المشاريع، فضلاً عن اللجوء لمصادر تمويل استثنائية كالقرض الوطني الذي لم يُحقّق أهدافه المرجوة، إذ لم يجمع سوى 200 مليار دينار من أصل 10 مليارات دولار مستهدفة.

ثانياً: التمويل غير التقليدي-الخيار الاستثنائي وتداعياته السعرية (2017-2019)

أمام استنزاف صندوق ضبط الإيرادات واستحالة الاستمرار في تغطية العجز المتراكم، أقدمت الحكومة الجزائرية في أكتوبر 2017 على تعديل قانون النقد والقرض الأمر 03-11، فأصبح بموجب هذا التعديل بإمكان بنك الجزائر اقتراض الخزينة العمومية مباشرةً عن طريق الإصدار النقدي، في ما بات يُعرف رسمياً بـ "التمويل غير التقليدي" الذي يُمنح لمدة خمس سنوات قابلة للمراجعة.⁽²⁾

بلغ إجمالي المبالغ المُصدّرة في إطار هذا التمويل ما يُقارب 6085 مليار دينار جزائري (نحو 47 مليار دولار) خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2017 ونهاية 2018 وحدها، أي ما يعادل قرابة 20% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، وهو رقم استثنائي بكل المقاييس لا مثيل له في تاريخ الاقتصاد الجزائري.⁽³⁾

(1) صديقي، إسماعيل؛ شبي، عبد الرحيم، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 1982-2018 دراسة قياسية باستخدام ARDL، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8(1)، الجزائر، 2021، ص 85

(2) بوروشة، كريم، مرجع سابق، ص 114

(3) بوخابية، سليم، مرجع سابق، ص 164

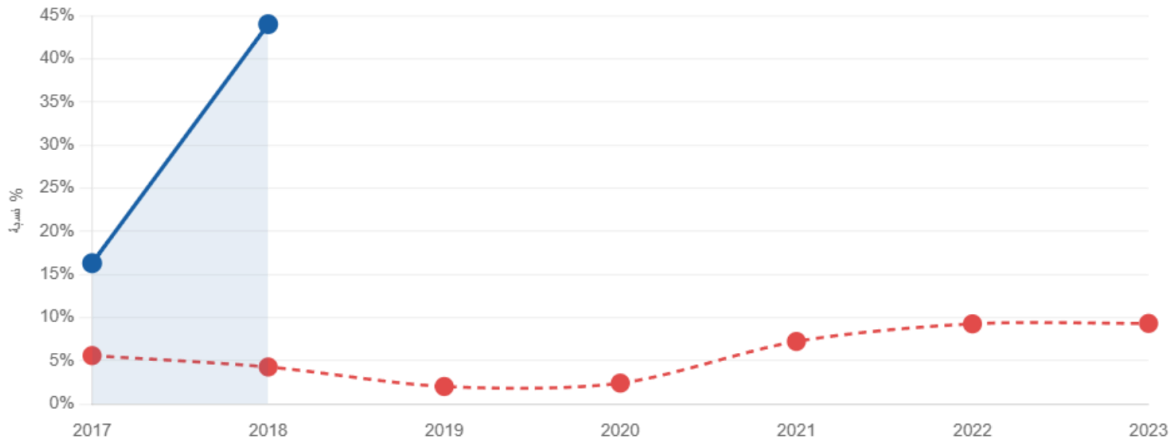
الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

الجدول رقم (06): تأثير التمويل غير التقليدي على المتغيرات النقدية والسعرية (2017-2019)

2019	2018	2017	المتغير
3.9-	22.8	5.59	معدل نمو M2%
2.01	4.27	5.59	معدل التضخم%
—	4245	1840	معدل الإصدار النقدي للخرزينة (مليار دج)
3.00	3.25	3.25	معدل الفائدة التوجيهي (بنك الجزائر) %
8	8	2	نسبة الاحتياطي الإجمالي%
119.4	116.6	110.9	سعر صرف الدينار أمام الدولار (دج)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات بوحابية (2021، ص 193-194).

الشكل رقم (06): أثر التمويل غير التقليدي - نمو M2 والتضخم (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات بوحابية (2021، ص 193-194).

يستأثر رقم نمو الكتلة النقدية M2 بالمركز الأبرز في الجدول؛ إذ قفز من 5.59% سنة 2017 إلى 22.8% سنة 2018 بفعل الإصدار النقدي الضخم، وهو ما يُعادل ثلاثة أضعاف وتيرة النمو الطبيعية لعرض

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

النقود في اقتصاد متوسط النمو. في المقابل، رفع بنك الجزائر نسبة الاحتياطي الإجمالي من 2% إلى 8% رفعاً مُشدداً بغية امتصاص جزء من فائض السيولة المنتَج، وهو أعلى مستوى يبلغه هذا المعدل في تاريخ البنك.

تؤكد النظرية الكمية للنقود (Quantity Theory of Money) على أن زيادة حجم النقد في التداول تُفضي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار في المدى المتوسط، وفق المعادلة الشهيرة ($MV = PT$). وبالفعل، أفرز التمويل غير التقليدي ضغوطاً تضخمية متأخرة ظهرت بوضوح في سنوات 2021 و2022، حين ارتفع التضخم على أساس سنوي إلى 7.23% و9.27% على التوالي، بعد أن ظل منخفضاً نسبياً سنّي 2018 و2019.⁽¹⁾

يُعدّ التمويل غير التقليدي تجربةً فريدة في الاقتصاد الجزائري الحديث تُجسّد النموذج الأكثر وضوحاً لظاهرة "الهيمنة المالية" (fiscal dominance)، التي يُعرّفها الاقتصاديون بأنها وضع تُجبر فيه السلطة النقدية على التكيف مع متطلبات السلطة المالية بدلاً من العكس. جعل هذا الوضع بنك الجزائر رهينةً لاحتياجات الخزينة، مُقيّداً استقلاليتها ومُضعفاً قدرته على صياغة سياسة نقدية فعّالة في ضبط الأسعار.

تُعكس هذه المسيرة بدقة الأنماط التي يرصدها نموذج "الدورة الاقتصادية الريعية" (Rentier Business Cycle)؛ إذ تولّد فترات الوفرة فوائضاً تُغرق صانعي القرار في الإنفاق الانتخابي وبناء القدرات، فيما تُنتج فترات الانحسار عجزاً تُهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك في حلقة مُفرغة تنتهي بتراكم الدين العام.

كشف استعراض مسار المالية العامة الجزائرية خلال الفترة (2000–2019) عن ديناميكية متكررة تعكس هشاشة هيكلية عميقة: التوسع في الإنفاق حين تسمح العائدات النفطية، والاضطرار إلى اللجوء لآليات تمويل استثنائية حين تتراجع هذه العائدات. يستدعي هذا الواقع الانتقال إلى دراسة المرحلة الأحدث التي أضافت إليه متغيراً جديداً بالغ التأثير، هو جائحة كوفيد-19 وموجة التضخم العالمية اللاحقة.

(1) Chibi, Abderrahim, and others, "Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria", ERF, 25th Annual Conference, Kuwait, March 2019

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

المطلب الثالث: السياسة المالية في مواجهة الجائحة والضغوط التضخمية العالمية وتقييم فاعليتها الوقائية (2020-2025)

أولاً: كوفيد-19 والاستجابة المالية الطارئة (2020-2021)

أدخل وباء كوفيد-19 في سنة 2020 الاقتصاد الجزائري في صدمة مزدوجة لم يعهدها من قبل: صدمة الطلب الداخلي من جهة بسبب قرارات الإغلاق والحجر الصحي التي أوقفت قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي، وصدمة العرض الخارجي من جهة ثانية بسبب الانهيار الحاد في الطلب العالمي على النفط الذي دفع سعر البرميل إلى ما دون 20 دولاراً في بعض فترات أبريل 2020. تزامن هذان الضغطان ليُكبّلاً الموازنة العامة تكبيلاً غير مسبق.⁽¹⁾

جاءت الاستجابة المالية للحكومة الجزائرية في سياق ضيق للمناورة؛ إذ رُصدت في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2020 مبالغ طارئة بلغت 70 مليار دينار للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة، شملت 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية ومبالغ للإعانات للعاطلين عن العمل والتحويلات للأسر المتضررة.⁽²⁾

الجدول رقم (07): مؤشرات الموازنة والتضخم في مرحلة كوفيد والتعافي (2019-2023)

السنة	الإيرادات	الجباية البتروولية	النفقات	الرصيد الموازني	الرصيد/الناتج %	معدل التضخم %	نمو الناتج %
2019	5790.1	2650.0	8557.0	2766.9-	7.6-	2.01	0.8
2020	—	—	—	—	—	2.40	5.1-
2021	—	—	—	—	—	7.23	3.4
2022	9524.1	5507.7	9935.7	411.5-	1.28-	9.27	3.6
2023	10735.5	5577.0	12142.0	1406.5-	4.18-	9.32	4.1
2024	8302.4	3840.8	13232.7	4930.3-	13.78-	2.98	3.6

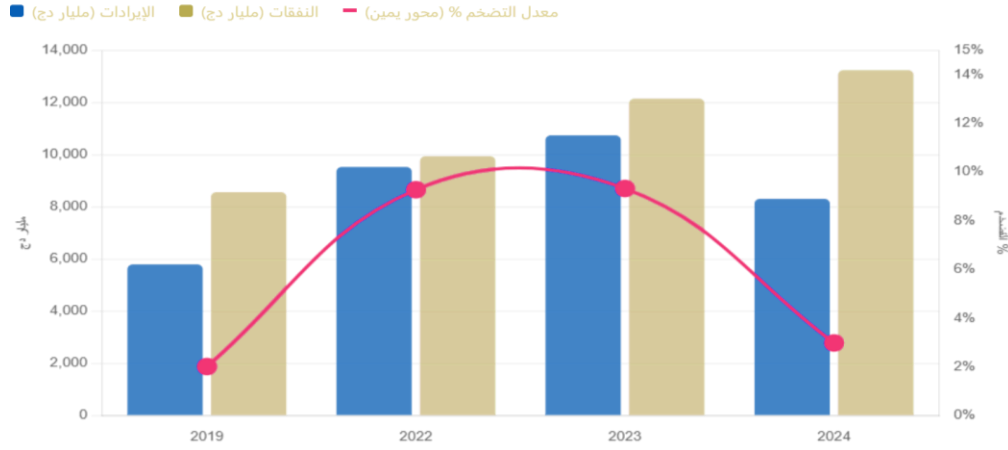
(1) Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2023, Évolution économique et monétaire, Alger, 2024, p. 40

(2) صندوق النقد العربي، تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، أبوظبي

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2024، الجدول 6، ص 125، والتقرير السنوي 2023،

الشكل رقم (07) : الموازنة العامة ومعدل التضخم - الجزائر (2019-2024)



يلفت الانتباه التناقض الظاهري بين سنّي 2022 و2023 من حيث ضيق العجز الموازني نسبياً (-1.28% و-4.18% من الناتج على التوالي) وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط إثر الأزمة الأوكرانية التي دفعت الجباية البترولية إلى 5507.7 مليار دينار سنة 2022، ثم التوسع الانفجاري للعجز سنة 2024 ليبلغ 4930.3 مليار دينار (13.78% من الناتج) بفعل تراجع العائدات النفطية 31% وتواصل نمو النفقات 8.98%.

تُجسّد سنة 2024 أبلغ نموذج تطبيقي لما يُعرف في المالية العامة بـ"خطر التحيّز في صياغة الميزانية" (fiscal procyclicality)؛ فسنوات الوفرة (2022-2023) لم تُستغل لإعادة بناء الهوامش المالية أو الاستثمار في آليات تنويع الإيرادات، بل تحوّلت إلى مناسبة لتوسيع النفقات العامة (ارتفعت من 9935.7 مليار سنة 2022 إلى 12142 مليار سنة 2023 ثم إلى 13232.7 مليار سنة 2024).⁽¹⁾

سهمت الزيادة الكبرى في أجور موظفي الحكومة (ارتفعت دفعات الرواتب من 2797.8 مليار دينار سنة 2022 إلى 3514.8 مليار سنة 2024) ونفقات التحويلات الاجتماعية التي بلغت 5274.2 مليار دينار سنة 2024 في تشكيل قاعدة نفقات جارية صلبة يصعب التراجع عنها، وهو ما يُقيّد هامش المرونة أمام أي جهود ضبط مالي مستقبلية.

(1) Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2024, Alger, 2025, p. 107

ثانياً: التضخم الجزائري في مواجهة الموجة العالمية (2022-2024)

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية المندلعة في فبراير 2022 محركاً خارجياً بالغ التأثير في تضخم الأسعار الجزائرية؛ إذ دفعت أسعار القمح والمواد الغذائية وأسعار الطاقة العالمية إلى مستويات قياسية، فانتقلت آثارها إلى الجزائر عبر قناة الاستيراد التي تُشكل فيها الواردات الغذائية الأوروبية نسبة غير منقوصة من سلة الاستهلاك الوطني.⁽¹⁾

بلغ معدل التضخم الكلي في الجزائر على أساس انزلاق سنوي نهاية عام 2022 نسبة 9.29%، ثم 7.84% نهاية 2023، وهو ما يُمثل أعلى مستويات التضخم المُسجَّلة منذ سنوات التسعينيات. يُبين الجدول التالي التوزيع القطاعي لهذا التضخم لفهم طبيعته وجذوره بدقة أكبر:

الجدول رقم (08): تطور معدلات التضخم حسب مجموعات السلع في الجزائر (2020-2024)
قياساً بالرقم القياسي للأسعار (أساس 2001)

2024	2023	2022	2021	2020	مجموعة السلع
1.24	10.25	13.6	8.5	3.5	المواد الغذائية والمشروبات
0.19	4.73	6.2	3.7	—	التعليم والثقافة والترفيه
2.94	9.72	8.0	2.4	—	الصحة والنظافة الجسمية
12.15	9.92	10.3	8.9	—	متفرقات (ن.م.ص)
4.16	9.73	10.0	9.7	—	الملبس والأحذية
5.04	4.36	9.3	9.3	—	المفروشات والتجهيزات
—	1.09	0.8	1.0	—	السكن والمصاريف
—	0.97	7.8	1.0	—	النقل والاتصالات
2.98	9.32	7.23	2.42	1.95	المؤشر العام

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2024، الجدول الإحصائي رقم 5، ص 125؛ والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2023، ص 116.

تكشف أرقام الجدول أن المواد الغذائية حملت النصيب الأكبر من التضخم، إذ بلغت 13.6% سنة

(1) Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2023, op.cit., p. 31

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

2022 وهي أعلى قيمة مُسجَّلة لأي مجموعة خلال الفترة، وذلك قبل أن تتراجع تراجعاً دراماتيكياً إلى 1.24% سنة 2024. في المقابل، تميّزت مجموعة "متفرقات" بارتفاعها المتواصل لتبلغ 12.15% سنة 2024، وهو ما يعكس تصاعد أسعار الذهب والمجوهرات والسلع الكمالية.

يُجسّد التضخم الغذائي المرتفع في سنّي 2022–2023 نموذج التضخم المستورد (imported inflation) المُفسّر في الأدبيات الاقتصادية؛ إذ تُنقل صدمات الأسعار الدولية إلى الاقتصاد الداخلي عبر قناة التجارة الخارجية، خاصةً حين يعتمد البلد اعتماداً كبيراً على استيراد السلع الغذائية الأساسية.⁽¹⁾

خَفّف بنك الجزائر من حدة التضخم المستورد باستخدام قناة تقوية الدينار؛ إذ أقدم على تثمين الدينار الجزائري أمام كلّ من اليورو والدولار وسائر عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال سنّي 2022 و2023، مما أسهم في خفض التكلفة الاستيرادية بالعملة الوطنية. ويُجسّد هذا التدخل حالةً نادرة في سياق جزائري يتمسّك فيه البنك المركزي تاريخياً بسياسة "الحياد" إزاء سعر الصرف.

ثالثاً: تقييم الفاعلية الوقائية للسياسة المالية إزاء التضخم

يستدعي التقييم الحقيقي لفاعلية السياسة المالية الجزائرية في الوقاية من التضخم الاستناد إلى معيار مزدوج: القدرة على تجنب الضغوط التضخمية التوسعية حين تتوسع الميزانية، والقدرة على الاحتواء في مرحلة التقشف دون إنتاج ضغوط تضخمية عبر قناة سعر الصرف أو التمويل النقدي. يُلخّص الجدول التالي التقييم عبر المراحل:

الجدول رقم (09): التقييم الوظيفي للسياسة المالية الجزائرية في الوقاية من التضخم

(2000–2025)

المرحلة	التوجه المالي	النتيجة السعريّة	تقييم الفاعلية الوقائية	الملاحظة الجوهرية
2001–2004	توسع معتدل	تضخم منخفض (1–4%)	مقبولة	الجهاز الإنتاجي ومرونة الاستيراد استوعبا الطلب
2005–2009	توسع مُكثَّف	تضخم متصاعد (1.38→5.74%)	منخفضة	الإنفاق تجاوز طاقة الاستيعاب الإنتاجية

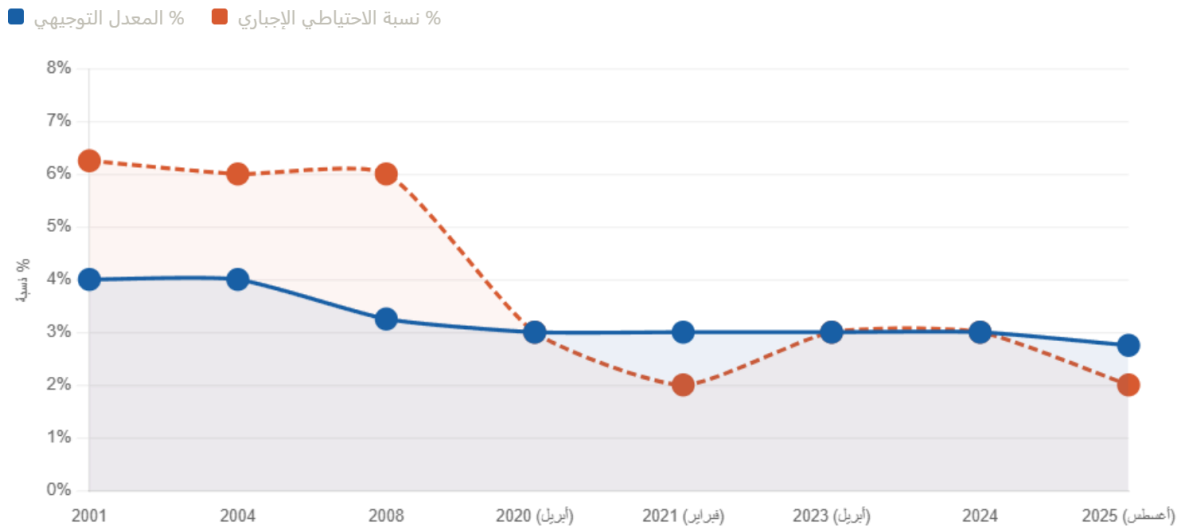
(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2024، ص 30

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

2013–2010	توسع قياسي	تضخم مرتفع (8.89% في 2012)	ضعيفة جداً	زيادات الأجور أشعلت تضخم الطلب
2016–2014	تقشف إجباري	تضخم معتدل (4.78→6.40%)	متوسطة	التقشف أبطأ التضخم لكن تراجع الدينار عوّض
2019–2017	تمويل غير تقليدي	تضخم مؤجل (2.01% في 2019)	فاشلة هيكلياً	التضخم تبلورت تداعياته بعد 2020
2021–2020	تحفيز طارئ	تضخم متأخر (7.23% في 2021)	—	كوفيد + أثر التمويل التراكمي
2023–2022	توسع مع وفرة	تضخم مستورد (9.27–9.32%)	محدودة	الأداة المالية عاجزة عن مواجهة تضخم الاستيراد
2025–2024	توسع مع عجز	تضخم منخفض (2.98%)	غير قابلة للتحديد	انحسار الأسعار العالمية وتقوية الدينار

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر 2016–2024 وبيانات بوروشة (2019).

الشكل رقم (10) : المعدل التوجيهي ونسبة الاحتياطي الإجباري - بنك الجزائر (2001–2025)



تكشف أرقام الجدول أن المرحلة الوحيدة التي أبدت فيها السياسة المالية قدراً مقبولاً من الفاعلية الوقائية كانت (2004–2001) حين ظل التضخم في نطاق 1–4%، في حين أسهمت بشكل موثوق في إشعال أو تأجيج التضخم في مرحلتَي (2013–2010) و(2019–2017). هذا المسار يُثبت أن السياسة المالية الجزائرية كانت في أغلب الأحيان مصدرَ مشكلة التضخم لا أداة علاجها.

يؤكد هذا التقييم ما ذهب إليه الاقتصاديون الماليون المتخصصون في الاقتصادات الريعية من أن السياسة المالية التوسعية في سياق غير منتج وغير تنافسي تولّد ضغوطاً تضخمية لا يمكن امتصاصها

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

بالأدوات النقدية وحدها، وأن الحل الجذري يمر عبر إصلاح هيكلي يُنوّع مصادر الطلب الكلي ويكسر الارتباط العضوي بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

تُكشف تجربة ربع القرن المُدرّسة عن حقيقة اقتصادية صارخة: الجزائر لا تملك حتى الآن أي آلية مؤسسية تُشكّل "كابحاً مالياً" (fiscal brake) يُقيّد توسع الإنفاق العام في مرحلة الوفرة النفطية. فلا قاعدة إنفاق دستورية، ولا صندوق ثروة سيادي يحول دون تحويل الفوائض الربعية إلى استهلاك جارٍ، ولا إطار متوسط المدى للإنفاق (MTEF) يُقيّد قرارات الموازنة السنوية بمعايير إنتاجية وتنافسية صارمة. هذه الثغرات الهيكلية هي التي تجعل الوقاية الفعلية من التضخم عبر السياسة المالية ناقصةً وغير كافية، وتُحيل عبء الاستجابة إلى البنك المركزي بصورة تُجهدُه وتُضعف استقلاليتَه في نهاية المطاف.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية لبنك الجزائر في مكافحة التضخم (2000–2025)

يحتلّ بنك الجزائر مركزَ الصدارة في المنظومة الاقتصادية الكلية بوصفه الحارس المؤسسي لاستقرار الأسعار والمسؤول عن إدارة السيولة المصرفية والتحكم في مسار الائتمان الداخلي. أُسند إليه هذا الدور بصورة صريحة منذ تعديل الأمر المتعلق بالنقد والقرض سنة 2010، الذي رسم استقرار الأسعار هدفاً أساسياً من أهداف السياسة النقدية، ثم جاء قانون النقد والبنوك الجديد الصادر سنة 2023 ليُحكم هذا الإطار القانوني المؤسسي ويُوسّع صلاحيات البنك في استخدام أدوات السياسة النقدية الحديثة.

غير أن بنك الجزائر واجه طيلة الفترة المدروسة تحديات بنيوية غير مألوفة في السياقات الاقتصادية المتنوعة؛ فهو يعمل في اقتصاد تُشكّل فيه قنوات انتقال السياسة النقدية (monetary transmission channels) فاعليةً محدودة نظراً لضعف أسواق رأس المال وهيمنة القطاع المصرفي العام، وفي بيئة تُفرز فيها دورات أسعار النفط صدماتٍ سيولةً متكررة يتعذّر التنبؤ بها بدقة، وفي ظل تاريخ من الهيمنة المالية جعل استقلاليتَه موضع تجاذب بين متطلبات الاستقرار النقدي ومتطلبات تمويل الخزينة.⁽¹⁾

يُنظّم هذا المبحث في ثلاثة مطالب متتابعة ومتكاملة: يُعالج المطلب الأول تطور الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية، ثم يرصد المطلب الثاني العلاقة التحليلية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم عبر مراحل الدراسة المتميزة، قبل أن يُقيّم المطلب الثالث مستوى التنسيق الفعلي بين السياستين

(1) بلعزوز، بن علي؛ طيبة، عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2006)، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، المجلد 13(20)، لبنان، 2008، ص 35

المطلب الأول: تطور الأدوات الكمية للسياسة النقدية لبنك الجزائر (2000–2025)

أولاً: الأدوات التقليدية وآليات عملها في السياق الجزائري

تعتمد السياسة النقدية لبنك الجزائر على منظومة متكاملة من الأدوات الكمية غير المباشرة، صُمِّمت لإدارة السيولة المصرفية والتأثير في حجم الائتمان ومن ثم في مستوى الأسعار. تتضمن هذه المنظومة أربع ركائز أساسية: المعدل التوجيهي لعمليات إعادة التمويل (taux directeur)، ونسبة الاحتياطي الإجمالي (réserve obligatoire)، وعمليات السوق المفتوحة المتمثلة في مزادات القروض لإعادة التمويل ومزادات استرجاع السيولة، وأخيراً تسهيلة الوديعة المُغَلَّة للفائدة التي أُدرجت منذ سنة 2005.⁽¹⁾

اتَّسَمَت إدارة هذه الأدوات بخصوصية لافتة مقارنةً بالبنوك المركزية في اقتصادات السوق المتقدمة؛ ففي الفترة (2001–2015) التي شهدت فائضاً مزمناً في السيولة المصرفية بفعل تنقيد العائدات النفطية، لجأ بنك الجزائر إلى العمل بوضع معكوس؛ إذ لم يكن يُضخَّ السيولة كما تفعل البنوك المركزية التقليدية، بل كان يسحبها ويمتصّها. أتاح ذلك تطوير آلية استرجاع السيولة بالمناقصة التي دخلت حيز التطبيق منذ أبريل 2002، وتسهيل الوديعة التي بدأ العمل بها منذ يونيو 2005.

الجدول رقم (10): تطور المعدل التوجيهي لبنك الجزائر ونسبة الاحتياطي الإجمالي (2001–2025)

الفترة / تاريخ القرار	المعدل التوجيهي %	الاحتياطي الإجمالي %	السياق الاقتصادي والهدف
2001–2008	3.25–4.00	6.00–6.25	فائض سيولة — سحب هادئ
2009–2019	3.00–3.25	4–6–8–12	تذبذب بين الوفرة والشح
أبريل 2020	3.00→3.25	3→6→8	مواجهة كوفيد — دعم التمويل
فبراير 2021	3.00	2→3 %	إنعاش ما بعد الجائحة
أبريل 2023	3.00	3→1 %	مكافحة التضخم المستورد
يناير–يونيو 2024	3.00	3 %	استرجاع سيولة 600 مليار

(1) بوروشة، كريم، مرجع سابق، ص 122

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

يوليو-سبتمبر 2024	3.00	%3	ضخ سيولة 755 open market مليار
أغسطس 2025	2.75→3.00	%2→3	تيسير لدعم النمو في ظل تضخم منخفض

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات بنك الجزائر الرسمية (وكالة الأنباء الجزائرية، فبراير 2021 وأبريل 2023)، والتقريب السنوي لبنك الجزائر 2024، ص 6، وبيان المجلس النقدي والمصرفي المؤرخ في 28 أغسطس 2025.

يكشف الجدول أن المعدل التوجيهي حافظ على مستوى 3.00-3.25% لمدة تتجاوز خمس عشرة سنة (2008-2025) دون تعديل جوهري يعكس تغيراً حقيقياً في توجهات السياسة النقدية، حتى صدور قرار خفضه إلى 2.75% في أغسطس 2025. في المقابل، عرفت نسبة الاحتياطي الإجباري تقلبات حادة وأكثر تكراراً: من أعلى قيمة عند 12% إلى أدنى قيمة عند 1%، وهو ما يُعكس استخدام هذه الأداة الرئيسية للضبط السريع.

يُوحى ثبات المعدل التوجيهي الطويل المدى بأن بنك الجزائر لا يعتمد أسعار الفائدة أداة فعالة للسياسة النقدية بالقدر الذي تعتمد البنوك المركزية في الاقتصادات المتنوعة، وذلك لأن قناة سعر الفائدة (interest rate channel) تعمل بكفاءة محدودة في اقتصاد يهيمن فيه القطاع المصرفي العام، ولا تُطبّق فيه معايير العلاقة التنافسية بين الادخار والاستثمار على النحو المفترض نظرياً.⁽¹⁾

قرار أغسطس 2025 القاضي بخفض المعدل التوجيهي إلى 2.75% والاحتياطي الإجباري إلى 2% يُمثّل تحولاً نوعياً في منهج إدارة السياسة النقدية الجزائرية؛ ففي سياق تراجع التضخم إلى 3.14% على أساس سنوي في يوليو 2025 مقابل 6.12% في الشهر نفسه من 2024، أثر البنك اغتنام هامش التضخم المنخفض لتحفيز الائتمان وتيسير شروط التمويل بدلاً من الإبقاء على السياسة الانكماشية التي لا مبرر اقتصادياً لاستمرارها.⁽²⁾

ثانياً: برنامج إعادة التمويل الخاص في مواجهة كوفيد (PSR 2021)

أطلق بنك الجزائر في يوليو 2021 برنامجاً خاصاً لإعادة التمويل (PSR) بقيمة إجمالية بلغت 2100 مليار دينار جزائري، بهدف دعم قدرات البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الوطني خلال مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19. يُمثّل هذا البرنامج أكبر عملية ضخ سيولة مُنظمة في تاريخ بنك الجزائر الحديث، وهو

(1) بوروشة، كريم، مرجع سابق، ص 122

(2) بيان المجلس النقدي والمصرفي لبنك الجزائر، وكالة الأنباء الجزائرية، 28 أغسطس 2025

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

ما يعكس حجم تضرر السيولة المصرفية من التداعيات الاقتصادية للجائحة.⁽¹⁾

انتهى العمل بهذا البرنامج في يونيو 2022، حيث سَدَّدت البنوك التجارية 463.37 مليار دينار منه بما يمثل 22% من قيمته الإجمالية، في حين تم تمديد سداد المبلغ المتبقي وفق جداول زمنية مُحددة. وقد أسهم هذا البرنامج في دفع عرض النقود M2 نحو الارتفاع، وهو ما أضاف طبقةً من التعقيد على إدارة التضخم في سنة 2021 التي شهدت معدلاً بلغ 7.23%.

المطلب الثاني: العلاقة بين الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم في الجزائر (2000–2025)

أولاً: مسار الكتلة النقدية وتحولاته الكبرى

تُعدّ متابعة تطور الكتلة النقدية M2 محوراً جوهرياً في تشخيص الضغوط التضخمية في الجزائر، إذ تُؤكِّد هذه الكتلة المؤشر الأشمل للسيولة الاقتصادية المتاحة بما تضمّه من أوراق نقدية متداولة وودائع تحت الطلب وودائع لأجل. يرصد الجدول الآتي مسار تطور هذه الكتلة مُعبِّراً عنه بالأرقام والمعدلات السنوية على امتداد ربع القرن المُدروس:

الجدول رقم (11): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر (2001–2024) الوحدة: مليار

دينار جزائري

السنة	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	معدل التضخم %	ملاحظة جوهريّة
2001	2479.5	18.0	4.23	بداية برامج الإنعاش
2002	2801.6	13.0	1.42	استقرار نسبي
2003	3954.4	41.1	4.27	نمو قياسي بفعل الجباية البترولية
2004	4399.7	11.3	3.96	استمرار التوسع
2005	5334.6	21.2	1.38	التضخم منخفض رغم النمو النقدي
2006	6355.4	19.1	2.31	تنقيذ الموجودات الخارجية
2007	7179.1	13.0	3.68	ارتفاع أسعار الغذاء
2008	8110.7	13.0	4.86	ذروة برامج التوسع

⁽¹⁾ إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023، ص 40

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

2009	7179.1	11.5-	5.74	الأزمة المالية العالمية
2010	11019.9	53.5	3.91	انتعاش قوي
2011	13311.4	20.8	4.52	زيادة الأجور والطلب
2012	14115.0	6.0	8.89	تضخم قياسي
2013	13116.0	7.1-	3.26	تباطؤ بعد الذروة
2014	13704.0	4.5	2.92	بداية الصدمة النفطية
2015	13616.0	0.6-	4.78	تراجع مع الصدمة
2016	13341.0	2.0-	6.40	تدهور الدينار
2017	15511.0	16.3	5.59	بداية التمويل غير التقليدي
2018	22341.0	44.0	4.27	ذروة التمويل غير التقليدي
2019	13313.1	40.4-	2.01	انتهاء التمويل غير التقليدي
2020	—	—	2.40	كوفيد-19
2021	—	—	7.23	أثر PSR وارتداد تضخمي
2022	—	—	9.27	تضخم مستورد + أثر متراكم
2023	—	—	9.32	ذروة الموجة
2024	9.03+ نمو	9.03	2.98	تعافٍ تضخمي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات تقرير السنوي لبنك الجزائر 2024، ص 6، وبيانات البنك الدولي.

يتجلى من أرقام الجدول أن سنة 2018 شهدت أعلى معدل نمو مُسجَّل في الكتلة النقدية بنسبة 44% على أساس سنوي، في مقابل أن سنة 2019 عرفت أكبر تراجع بنسبة 40.4% بفعل إيقاف التمويل غير التقليدي. كذلك يلفت الانتباه أن سنة 2009 سجَّلت معدل نمو سلبياً (-11.5%) لم يتكرر إلا في مرحلة 2014–2016 حين استمر الضغط على السيولة المصرفية. بالمقابل، بلغت الكتلة النقدية أعلى مستوياتها المطلقة سنة 2018 عند 22341 مليار دينار.

تُوفّر هذه البيانات أرضية خصبة لاختبار صحة نظرية الكمية الحديثة (Modern Quantity Theory)؛ فالارتباط بين نمو M2 وارتفاع التضخم ليس فورياً في الحالة الجزائرية، بل يتجلى بفجوة زمنية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. الدليل الأبلغ على ذلك أن نمو M2 بنسبة 44% سنة 2018 لم يُفرز تضخماً

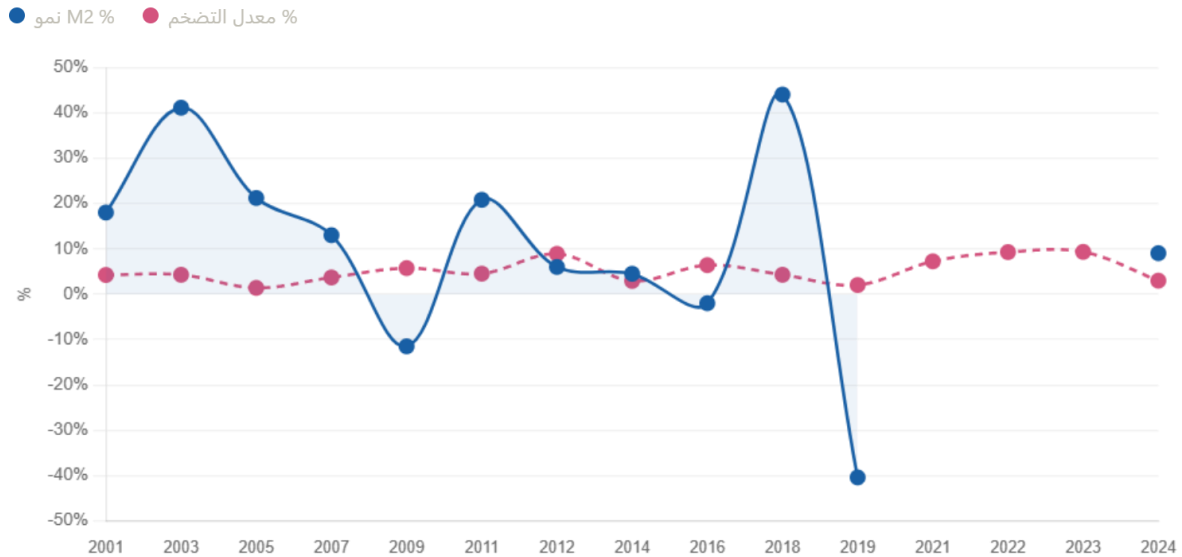
الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

مُقابلاً أنياً، بل انتظر حتى سنّي 2021 و2022 ليتجسّد في معدلات 7.23% و9.27% على التوالي.⁽¹⁾

يُفسّر هذا التأخير بخصوصية الاقتصاد الجزائري التي تتمثل في تراجع سرعة دوران النقود (velocity of money) بسبب ضعف الوساطة المالية، وارتفاع نسبة الادخار السائل خارج الجهاز المصرفي، وهيمنة الاقتصاد غير الرسمي الذي يمتص قدراً من السيولة المُصدّرة دون تحويلها إلى طلب كلي قابل للقياس. يُقدّر حجم السوق الموازية في الجزائر بنحو 17% من عرض النقود M2، وهو ما يُعقّد إدارة السياسة النقدية ويُفسّر جزءاً من هذه الفجوة الزمنية.

ثانياً: الشكل البياني للعلاقة بين نمو M2 والتضخم

الشكل رقم (11) العلاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات تقرير السنوي لبنك الجزائر 2024، ص 6، وبيانات البنك الدولي.

يُبرز الشكل البياني تقارباً لافتاً بين نمو M2 ومعدل التضخم في المراحل الأولى (2001–2008)، ثم يتّضح الفصل الزمني بين الارتفاع الحاد لـ M2 سنة 2018 وارتفاع التضخم المتأخر في (2021–2023).

يُثبت هذا التمثيل البياني نمط الفجوة الزمنية (time lag) المُشار إليه نظرياً في أعمال Friedman ولجنة مدرسة شيكاغو؛ إذ يُقدّر الأثر التضخمي لنمو عرض النقود بفجوة 6 أشهر إلى 3 سنوات في

(1) بوروشة، كريم، مرجع سابق، ص 153

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

الاقتصادات الناشئة، وهو ما يتوافق تماماً مع المعطيات الجزائرية المرصودة.

المطلب الثالث: تقييم التنسيق بين السياستين وانعكاسه على الأداء التضخمي

أولاً: مفهوم التنسيق بين السياستين وإطاره المؤسسي في الجزائر

يُقصد بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ذلك الترتيب المؤسسي الذي يضمن تحرك كلٍّ منهما في اتجاه يُعزز فاعلية الأخرى ويُجنّب تعارض أهدافهما، بحيث لا تُلغى إجراءات إنفاقية توسعية أثر سياسة نقدية انكماشية، ولا تُؤلّد سياسة نقدية مُتيسّرة ضغوطاً تضخمية تتناقض مع الجهود المالية للضبط. يُعدّ هذا التنسيق ركيزة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولا سيما في بعده السعري.⁽¹⁾

يتولّى في الجزائر مجلسُ النقد والقرض (Conseil de la Monnaie et du Crédit) مهمة إقرار أهداف السياسة النقدية السنوية، في حين تختص وزارة المالية والحكومة بصياغة قانون المالية. لا يوجد حتى الآن إطار مؤسسي مُلزم يُنظّم آلية التنسيق بين الهيئتين بصورة دورية ومنهجية، وهو ما يفتح الباب أمام حالات التعارض التي رصدتها الدراسة في مراحل متعددة.⁽²⁾

الجدول رقم (12): مصفوفة تقييم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

(2025-2000)

المرحلة	التوجه المالي	التوجه النقدي	درجة التنسيق	الأثر على التضخم	تقييم المخرج
2001-2004	توسعي معتدل	انكماش (سحب سيولة)	متوسط — تعارض جزئي	تضخم (1-4%)	مقبول
2005-2008	توسعي مُكثّف	شبه حيادي	منخفض	تضخم (1.38→4.86%)	قاصر
2009-2013	توسعي مستمر	مرن (PSR بعد 2009)	متوسط	تضخم ذروة (8.89%)	فاشل عند الذروة
2014-	تقشفي	انكماش	متسق لكن غير	تضخم هيكلي	جزئي

(1) صديقي، إسماعيل؛ شبيبي، عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 85

(2) بلقاسمي، المعتصم بالله، مرجع سابق، ص 44

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

2016		كافٍ	(4.78→6.40%)	
2017-2019	تمويل غير تقليدي	توسعي مُجبر	غائب — هيمنة مالية	تضخم مؤجل
2020-2021	تحفيز كوفيد	توسعي (PSR)	متناسق في الاتجاه	تضخم متأخر (7.23%)
2022-2023	توسعي مع نفط مرتفع	انكماش (احتياطي+تقوية دينار)	متعارض	تضخم مستورد (9.32→9.27%)
2024-2025	عجز متصاعد	تيسيري تدريجي	متقارب ظرفياً	تضخم منخفض (2.98%)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2016، 2019، 2023، 2024)، وبوروشة (2019)، وبوخابية (2021)، و Chibi وآخرون (2019).

تكشف المصغوفة أن من أصل ثماني مراحل مُحدّدة، أبدت فيها السياستان تنسيقاً فاعلاً مرحلة واحدة فقط (2001-2004) بنتيجة مقبولة، ومرحلة متقاربة ظرفياً (2024-2025) لا يُعرف بعد إن كانت ستستمر. في المقابل، أفضت مرحلة التمويل غير التقليدي (2017-2019) إلى الفشل الهيكلي الأشدّ وضوحاً حين غابت استقلالية بنك الجزائر كلياً.

يؤكد الاقتصاديون في أدبيات التنسيق بين السياسات أن درجة فاعلية الضبط السعري ترتفع مع درجة استقلالية البنك المركزي؛ فكلما تمتّع البنك باستقلالية عمليّة عن السلطة التنفيذية، كان أقدر على مواجهة الضغوط التضخمية بقرارات انكماشية غير مُوجّهة سياسياً. تُعكس تجربة الجزائر (2017-2019) النقيض التام لهذا المبدأ، حين تحوّل بنك الجزائر من محاربٍ للتضخم إلى مُموّل للعجز الموازي.⁽¹⁾

ثانياً: سعر الصرف كأداة سياسة نقدية مُعوّضة

اعتمد بنك الجزائر في محطات متعددة على قناة سعر الصرف بديلاً عن الأدوات التقليدية لمواجهة التضخم، لا سيما حين عجز المعدل التوجيهي وحده عن احتواء الضغوط السعريّة ذات المصدر الخارجي. يُبيّن الجدول التالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار عبر المراحل الكبرى:

(1) Chibi, Abderrahim, and others, "Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria",

ERF, 25th Annual Conference, Kuwait, March 2019

الجدول رقم (13): تطور سعر صرف الدينار الجزائري (2001-2024) الوحدة: دينار

جزائري لكل وحدة عملة أجنبية

السنة	سعر الصرف/دولار	سعر الصرف/يورو	معدل التغير أمام الدولار %	معدل التضخم %
2001	77.9	70.0	—	4.23
2003	79.7	90.8	2.3+	4.27
2005	73.4	91.3	8.0-	1.38
2007	69.4	94.8	5.4-	3.68
2009	72.6	101.3	4.6+	5.74
2011	72.9	101.2	0.4+	4.52
2013	79.4	105.7	8.9+	3.26
2015	100.4	111.4	26.4+	4.78
2016	109.5	121.0	9.1+	6.40
2017	110.9	127.0	1.3+	5.59
2018	116.6	137.5	5.1+	4.27
2019	119.4	133.0	2.4+	2.01
2020	128.3	141.9	7.5+	2.40
2021	135.7	160.1	5.8+	7.23
2022	141.9	149.2	4.6+	9.27
2023	134.9	144.4	4.9-	9.32

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

2.98	0.3-	144.5	134.5	2024
------	------	-------	-------	------

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات بوروشة (2019، ص 155–156) وبوخايبة (2021، ص 195)،
والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2024.

تكشف الأرقام عن مسار تنازلي مُتراكم في قيمة الدينار الجزائري على المدى البعيد؛ إذ كان الدولار يُعادل 77.9 دينار سنة 2001 ليرتفع تدريجياً نحو 141.9 دينار سنة 2022، أي أن الدينار فقد قرابة 82% من قيمته أمام الدولار خلال عقد ونصف. يُلاحظ أن الانخفاض الأكثر حدةً تجلّى بين سنتي 2014 و2016 حين قفز سعر الدولار من 79.4 إلى 109.5 دينار، وهو ما أضاف طبقةً تضخميةً إضافيةً من جانب التكلفة الاستيرادية.

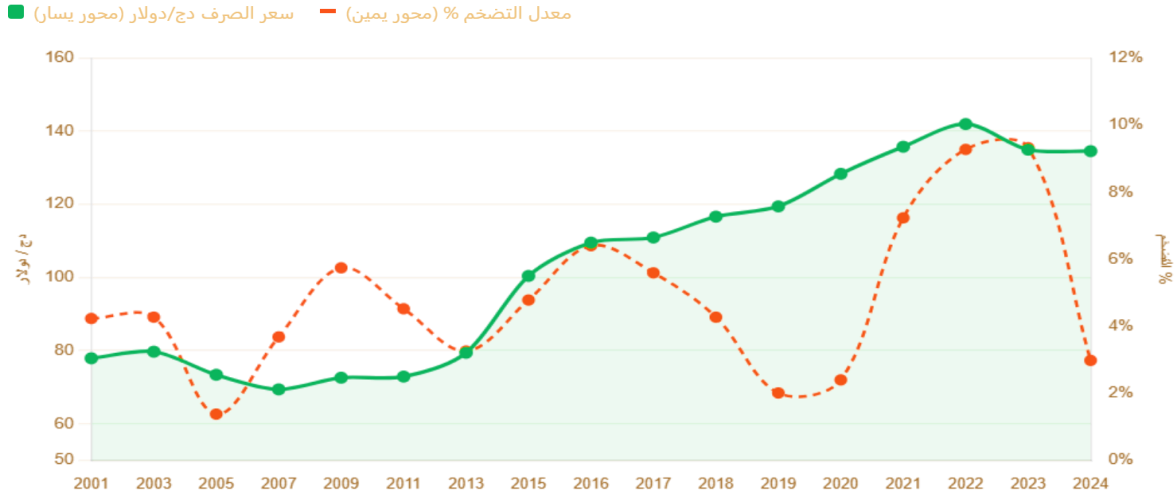
تؤكد النظرية الاقتصادية الوضعية أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يُرفع مستوى الأسعار المحلية عبر ثلاث قنوات: ارتفاع تكلفة الواردات مباشرةً، وارتفاع تكاليف الإنتاج للمواد المستوردة من مُدخلات، وتراجع القدرة الشرائية الفعلية للمستهلكين. تُجسّد الفترة (2014–2016) في الجزائر هذه الآلية بوضوح تام؛ فارتفاع سعر الدولار 38% في سنتين أسهم في رفع التضخم من 2.92% إلى 6.40%.

في المقابل، جاء توجّه بنك الجزائر نحو تقوية الدينار في سنتي 2022 و2023 — عبر تثمينه أمام اليورو والدولار بنسب تتراوح بين 1.9% و4.9% — قراراً نقدياً صريحاً بتوظيف قناة سعر الصرف للحدّ من التضخم المستورد. وقد نجح هذا التدخل جزئياً في احتواء تداعيات الحرب الأوكرانية على أسعار المواد الغذائية، إذ تراجع التضخم في مجموعة المواد الغذائية والمشروبات من 13.6% سنة 2022 إلى 10.25% سنة 2023 ثم إلى 1.24% فقط سنة 2024.⁽¹⁾

(1) Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2023, op.cit., p. 40

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

الشكل رقم (13): سعر صرف الدينار أمام الدولار ومعدل التضخم — الجزائر (2001-2024)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2024.

يُبرز الشكل العلاقة الطردية الواضحة بين انخفاض الدينار وارتفاع التضخم في مرحلة (2014-2016)، وكذلك العلاقة العكسية جزئياً في مرحلة تقوية الدينار (2022-2024) التي أسهمت في احتواء التضخم. يُجسّد هذا التباين مدى أهمية قناة سعر الصرف في المنظومة النقدية الجزائرية مقارنةً بغيرها من القنوات.

كشف تحليل المبحثين معاً أن الإجابة على السؤال المحوري للدراسة — ما دور السياستين المالية والنقدية في الوقاية من التضخم؟ - ليست مباشرة ولا أحادية البعد في الحالة الجزائرية. فالسياسة المالية عجزت طيلة الفترة عن أداء دور وقائي حقيقي بفعل طبيعتها الريعية المتذبذبة، في حين وجد بنك الجزائر نفسه محاصراً بين متطلبات الاستقرار السعري ومتطلبات التمويل المالي. يفتح هذا الواقع المُعقّد الباب نحو خلاصة الفصل التي تُوحّد شتات هذه النتائج في منظومة متماسكة من الاستنتاجات والدلالات.

خلاصة الفصل الثاني

أولاً: النتائج

خلص الفصل الثاني إلى جملة من النتائج العلمية الثابتة التي يمكن إجمالها في المحاور التالية:

يُثبت التحليل الأول أن السياسة المالية الجزائرية لم تُجسّد في أي مرحلة من مراحل الفترة المدروسة (2000–2025) توجهاً مُصاعاً استراتيجياً لمكافحة التضخم، بل كانت في أغلب الأحيان مصدر ضغط تضخمي إضافي عبر قنوات الطلب الكلي والتكلفة والتوقعات. ارتبط حجمها ومساره ارتباطاً عضوياً بمستوى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما يجعلها أداة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها الوقائية.

يُكشف التحليل الثاني أن بنك الجزائر أبدى في مراحل معينة قدرةً ملموسة على إدارة التضخم عبر أدوات سحب السيولة وتوظيف قناة سعر الصرف، إلا أن فاعليته ظلت مُقيّدة بعوامل هيكلية موضوعية في مقدّماتها الهيمنة المالية التي بلغت ذروتها في مرحلة التمويل غير التقليدي (2017–2019).⁽¹⁾

يُكشف التحليل الثالث أن الفجوة الزمنية بين التوسع النقدي والأثر التضخمي تتراوح في الاقتصاد الجزائري بين سنة وثلاث سنوات، وهو ما يُلقي أعباءً منهجية إضافية على صانعي القرار النقدي الذين يواجهون صعوبة التنبؤ بالتوقيت الدقيق للتداعيات السعيرية.

ثانياً: قراءة مُقارنة للمؤشرات الختامية

الجدول رقم (14): ملخص مقارن للمؤشرات الرئيسية للفصل التطبيقي (2000–2024)

المؤشر	2000	2005	2010	2015	2020	2024
معدل التضخم%	0.34	1.38	3.91	4.78	2.40	2.98
النفقات/الناتج%	—	—	30.1	40.4	—	36.97
نمو M2%	—	21.2	53.5	0.6-	—	9.03
الرصيد/الناتج%	2.1-	12.1+	0.7+	15.2-	—	13.78-

(1) بوروشة، كريم، مرجع سابق، ص 184

الفصل الثاني — السياسة المالية والنقدية في الجزائر بين الواقع التطبيقي وإشكالية التضخم

سعر الصرف/دولار	75.3	73.4	74.4	100.4	128.3	134.5
المعدل التوجيهي%	—	4.00	4.00	3.50	3.00	3.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015، 2019، 2024) وبيانات بوروشة

(2019) وبوخايبة (2021).

يتبين من الجدول الملخص أن أفضل أداء تضخمي تحقق في سنة 2000 بمعدل 0.34% عكس الإرث الانكماشى لاتفاقيات التسعينيات، وأن السنوات التي جمعت بين النفقات المرتفعة والنمو النقدي الضخم (2012، 2018، 2022) أنتجت الأداءات التضخمية الأسوأ. في المقابل، تحقق التضخم المنخفض في سنة 2024 (2.98%) في ظل عجز موازني قياسي (13.78%)، وهو ما يُعكس الدور الحاسم للأسعار الدولية في تحديد التضخم الجزائري بمعزل عن الأدوات السياسية الداخلية.

ثالثاً: المعادلة الجوهرية للدراسة

تتجلى في ضوء مجمل نتائج الفصل معادلةً جوهرية تُلخص واقع السياستين الجزائريتين في مواجهة التضخم: الوقاية الفعلية من التضخم في الجزائر مشروطة بشروط ثلاثة متلازمة، هي استقلالية حقيقية لبنك الجزائر عن إكراهات التمويل الموازني، وانضباط مالي يُقيّد التوسع في الإنفاق الجاري الذي يُؤلد طلباً لا يُقابله إنتاج محلي، وتنوع هيكل يُفكك الارتباط العضوي بين الربيع النفطي وقرارات السياسة الاقتصادية.⁽¹⁾

تُرسى هذه المعادلة الجوهرية الأساس التحليلي للخاتمة العامة للدراسة وما تنطوي عليه من توصيات سياسية وأفاق بحثية مستقبلية.

(1) بلقاسمي، المعتصم بالله، مرجع سابق، ص 184

خاتمة

أولاً: توطئة ختامية

تسعى كل دراسة أكاديمية رصينة إلى إغلاق دائرتها المعرفية بصورة منسجمة؛ أي أن تعود إلى إشكالياتها الأصلية بيديها ممثلتين بالنتائج المبرهنة والاستنتاجات الموثوقة، مُجيبَةً عمّا طرحته من تساؤلات، ومُحَقِّقَةً ما وعدت به من أهداف. تسعى هذه الدراسة، التي حملت عنوان "دور السياسة المالية والنقدية في الوقاية من التضخم: دراسة حالة الجزائر (2000-2025)"، إلى الوفاء بهذا الشرط المنهجي عبر خاتمة عامة تُوحّد خيوط فصلها في نسيج استنتاجي متماسك، وتُرسّخ قيمتها المعرفية الفعلية في الحقل الأكاديمي لاقتصاديات الاستقرار في الدول الريفية.

استوجبت دراسة الحالة الجزائرية إطاراً نظرياً متعدد الروافد استُدعيت فيه مقاربات المدرسة الكلاسيكية الكمية وكيّنز ومدرسة شيكاغو، قبل أن تُسَقَط على واقع اقتصاد يجمع بين هشاشة الاقتصادات الريفية ومحدودية أدوات الضبط السياساتي. كشف هذا الإسقاط عن تناقضات هيكلية عميقة تجعل الجزائر حالة دراسية فريدة: اقتصاد يملك موارد مالية ضخمة لكنه يعاني تضخماً متجدداً، وبنك مركزي مُزوّد بمنظومة أدوات متكاملة لكنه يفتقر أحياناً إلى الاستقلالية اللازمة لتوظيفها.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

تناولت الدراسة جملةً من الفرضيات المحددة في مقدّمها العامة، ويمكن استعراض نتائج اختبارها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: "تُسهّم السياسة المالية التوسعية في رفع مستوى الأسعار عبر قناة الطلب الكلي."

ثبتت صحة هذه الفرضية جزئياً؛ إذ أثبتت البيانات المُحلّلة وجود علاقة طردية بين التوسع في الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات التضخم في مراحل معينة، لا سيما في الفترة (2010-2013) التي شهدت زيادات قياسية في النفقات العامة وتسجيل التضخم لأعلى مستوياته (8.89% سنة 2012). غير أن هذه العلاقة لم تكن مطّردة في جميع المراحل؛ ففي الفترة (2001-2004) ظل التضخم في حدود 1-4% رغم التوسع المالي، وهو ما يكشف عن دور الاستيراد بوصفه صمّام أمان تضخيمياً مؤقتاً.

الفرضية الثانية: "تملك السياسة النقدية لبنك الجزائر قدرةً حقيقية على كبح التضخم عبر أدواتها الكمية."

تُثبت النتائج صحة هذه الفرضية بصورة مشروطة؛ فحين أُتيحت لبنك الجزائر هامشاً من الاستقلالية — لا سيما في مرحلة فائض السيولة (2005–2014) — نجح في إدارة السيولة المصرفية وامتصاص الضغوط التضخمية عبر آليات استرجاع السيولة وتسهيله الوديعه. كذلك نجح توظيف قناة سعر الصرف الإيجابي في السنوات (2022–2023) في احتواء التضخم المستورد. في المقابل، أفقد التمويل غير التقليدي (2017–2019) البنك هذه القدرة، وحوّله من حارس للاستقرار السعري إلى ممرٍ للضغوط التضخمية المتراكمة.

الفرضية الثالثة: "يُقيد غياب التنسيق المؤسسي بين السياستين فاعلية كلّ منهما في الوقاية من التضخم."

تُثبت البيانات الموثقة صحة هذه الفرضية بصورة قاطعة ولافتة؛ إذ كلما تعارضت توجهات السياسة المالية مع أهداف السياسة النقدية — كما حدث في مرحلتي التمويل غير التقليدي (2017–2019) ومرحلة الإنفاق القياسي مع زيادات الأجور (2011–2012) — تراجعت فاعلية كلتا السياستين معاً وارتفعت معدلات التضخم. يؤكد هذا الواقع ما خلص إليه Chibi وآخرون من أن الهيمنة المالية ظاهرة بنوية سائدة في الجزائر لا حالة استثنائية.⁽¹⁾

الفرضية الرابعة: "يُشكّل التضخم المستورد عاملاً تفسيرياً جوهرياً في ديناميكية التضخم الجزائري يتجاوز الأدوات السياساتية الداخلية."

تثبت شواهد الفترة (2022–2023) صحة هذه الفرضية بوضوح؛ إذ شهد التضخم ارتفاعاً إلى 9.27% ثم 9.32% في ظل سياسة مالية لم تشهد توسعاً استثنائياً وبنك مركزي يعمل بأدوات انكماشية. كان الدافع الرئيسي في هذه المرحلة هو تداعيات الحرب الأوكرانية على أسعار القمح والطاقة عالمياً، وهو ما يُثبت أن منظومة الوقاية من التضخم في الجزائر تظل ناقصة ما لم تُعالج هشاشة الانكشاف الاستيرادي.

(1) Chibi, Abderrahim, and others, "Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria", ERF, 25th Annual Conference, Kuwait, March 2019

ثالثاً: النتائج العامة للدراسة

تتوزع النتائج لهذه الدراسة على المحاور التحليلية التالية:

تُكشف النتيجة الأولى أن التضخم الجزائري ظاهرةً متعددة المصادر والأبعاد لا تُختزل في محدد واحد؛ إذ يتشكّل من تداخل تضخم الطلب القائم على الإنفاق العام، وتضخم التكلفة المرتبط بتدهور قيمة الدينار، والتضخم المستورد الناجم عن الانكشاف التجاري الهيكلي، وهو ما يستوجب منهجيةً سياساتيةً متكاملة لا أداةً وحيدة.

تُكشف النتيجة الثانية أن العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر لا تُجسّد آليةً فوريةً متناسبة، بل تخضع لفجوة زمنية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، وذلك بسبب ضعف سرعة دوران النقود وهيمنة الاقتصاد غير الرسمي الذي يمتصّ قدراً من السيولة المُصدّرة دون تحويلها إلى طلب كلي قابل للقياس الفوري.

تؤكد النتيجة الثالثة أن بنك الجزائر أثبت كفاءةً ملموسة في استخدام قناة سعر الصرف بوصفها أداةً وقائية ضد التضخم المستورد، في ظل محدودية فاعلية قناة سعر الفائدة، مما يُشير إلى ضرورة إعادة النظر في المزيج الأمثل لأدوات السياسة النقدية بما يتوافق مع خصوصية هيكل الاقتصاد الجزائري.

تثبت النتيجة الرابعة أن الوقاية الفعلية من التضخم في الجزائر مرهونة بدرجة أولى باستقلالية بنك الجزائر، بدرجة ثانية بانضباط المالية العامة وترشيد الإنفاق الجاري، وبدرجة ثالثة بتنوع مصادر الإيرادات الحكومية خارج قطاع المحروقات. ما لم تتوافر هذه الشروط الثلاثة معاً، يظل التضخم سيفاً مُعلّقاً فوق الاقتصاد الجزائري.⁽¹⁾

⁽¹⁾ بوخابية، سليم، إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021،

رابعاً: التوصيات

الجدول رقم (15): التوصيات السياسية المستخلصة من الدراسة مُصنَّفةً حسب الأولوية

التوصية	المؤسسة المعنية	الأفق الزمني	الأثر المتوقع على التضخم
1. تكريس استقلالية بنك الجزائر دستورياً وتشريعياً مع تحصينها من الهيمنة المالية	البرلمان / وزارة المالية	قصير-متوسط المدى	مباشر وحاسم
2. وضع قاعدة مالية (Fiscal Rule) دستورية تُقيد نمو الإنفاق الجاري بنسبة من الناتج	وزارة المالية / البرلمان	متوسط المدى	متوسط-طويل المدى
3. إنشاء إطار مؤسسي مُلزم للتنسيق بين مجلس النقد والقرض ووزارة المالية	الحكومة / البنك المركزي	قصير المدى	غير مباشر لكن جوهري
4. تنوع مصادر الإيرادات العامة بتطوير المنظومة الضريبية وتوسيع الوعاء الجبائي	وزارة المالية / مديرية الضرائب	طويل المدى	أثر بنيوي جذري
5. تطوير آليات تحوط سعر الصرف لتقليص الانكشاف الاستيرادي التضخمي	بنك الجزائر / الجمارك	متوسط المدى	مباشر على التضخم المستورد
6. دعم تطوير القطاع الزراعي والصناعي المحلي لرفع مرونة العرض الكلي	وزارة الفلاحة / وزارة الصناعة	طويل المدى	تدريجي لكن هيكلي
7. القضاء التدريجي على الاقتصاد الموازي لتعزيز فاعلية قنوات انتقال السياسة النقدية	وزارة التجارة / بنك الجزائر	متوسط-طويل المدى	تعزيز قنوات الانتقال
8. التعجيل بالإصلاح المصرفي وتطوير سوق السندات الحكومية	بنك الجزائر / السلطة النقدية	متوسط المدى	تقليص الهيمنة المالية

المصدر: من إعداد الطالب

تستدعي التوصية الأولى إيلاءها الأهمية القصوى وتقديمها على سائر الإجراءات؛ إذ إن استقلالية بنك الجزائر الحقيقية هي شرط لازم لفاعلية جميع الأدوات الأخرى. فبنك مركزي مُكَبَّل بتوجهات الخزينة لا يمكنه بحكم تعريفه أن يُؤدّي وظيفة الحراسة التضخمية المُنوطة به.

تُجسّد التوصية الرابعة التحول البنوي الأعمق على المدى البعيد؛ فما دامت الجزائر تعتمد على الربع النفطي بأكثر من 55% من إيراداتها العامة، ستظل السياسات رهنِيّ دورات أسعار البترول،

عاجزتين عن اتخاذ قرارات وقائية مستقلة على المدى الطويل.

خامساً: آفاق البحث المستقبلي

تُفتح نتائج هذه الدراسة أمام الباحثين اللاحقين آفاقاً بحثية واعدة وذات راهنية أكاديمية، يمكن إجمالها في المحاور التالية:

يستحق محور أثر إصلاح النظام المالي والمصرفي (قانون النقد والبنوك 2023) على فاعلية قنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر دراسةً قياسيةً متخصصة تُقيّم التحولات التشريعية الأخيرة وانعكاساتها على استقلالية بنك الجزائر وكفاءة سياسته النقدية.

يستوجب أيضاً موضوع تأثير تقلبات أسعار النفط على الفجوة الإنتاجية وعلى درجة مرونة الاستجابة السياسية في الجزائر مزيداً من الدراسات القياسية باستخدام نماذج VAR الهيكلية ونماذج DSGE المكيفة مع خصوصية الاقتصاد الريعي.

يمثل أيضاً دور الاقتصاد غير الرسمي في إضعاف قنوات انتقال السياسة النقدية وتشويه قياس التضخم الحقيقي في الجزائر موضوعاً بحثياً بالغ الأهمية التطبيقية لصانعي القرار، يستوجب دراسةً متخصصة ذات منهجية قائمة على بيانات ميدانية.

سادساً: الكلمة الختامية

انتهت هذه الدراسة الى يقين أكاديمي وشبه مُبرهن: الوقاية من التضخم في الجزائر ليست مسألة اختيار بين السياسة المالية أو النقدية، بل مسألة إصلاح هيكلي شامل يُعيد تشكيل علاقة الاقتصاد الوطني بثرواته الطبيعية على أسس إنتاجية لا ريعية. فالنفط ليس نعمةً اقتصاديةً بطبيعته، بل تُحدّد الإدارة المؤسسية لعائداته ما إذا كانت تُمثّل وقوداً للتنمية المستدامة أم مصدراً للتضخم والاختلال الاقتصادي الكلي.

تظل الفجوة القائمة بين إمكانات الجزائر الاقتصادية وأدائها التضخمي الفعلي موضوعاً بحثياً مفتوحاً ومحركاً أساسياً للدراسات الاقتصادية التطبيقية المستقبلية. ويبقى الرهان الحقيقي منعقداً على قدرة السلطات الاقتصادية الجزائرية في بناء منظومة سياسات منسجمة ومستقلة ومتوازنة، كافية لتسيج الاقتصاد الوطني بجدار وقائي حقيقي أمام موجات التضخم المتجددة، في عالم لم يعد يتسامح مع الاختلالات الاقتصادية الكلية المزمنة.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

(1) بريش، عبد القادر. السياسة النقدية في الجزائر ومدى فعاليتها في ضبط عرض النقود والسيطرة على التضخم. ط 1. الجزائر: دار الخلدونية، 2012.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية

(2) بلقاسمي، المعتصم بالله. دور السياسة المالية في استهداف التضخم: دراسة حالة الجزائر (1990-2019). مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021.

(3) بن البار، امحمد. أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2015): دراسة تحليلية قياسية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

(4) بوروشة، كريم. دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر (1990-2016). أطروحة دكتوراه. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.

(5) بوخابية، سليم. إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.

(6) بوزعرور، عمار. السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر (1990-2005). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

(7) ديلمي، هجيرة. تأثير السياسة الميزانية على التضخم: إشارة إلى حالة الجزائر (2007-2013). مذكرة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

(8) شليق، عبد الجليل. استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر (1990-2009). مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

3. المقالات العلمية المحكمة

- (9) بلعزوز، بن علي وطيبة، عبد العزيز. "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)". مجلة بحوث اقتصادية وعربية، المجلد 13، العدد 20. لبنان، 2008.
- (10) بوخابية، سليم وقنوني، حبيب. "الأهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1962-2019". مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
- (11) بوفليح، نبيل. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 12. الجزائر، 2012.
- (12) صديقي، إسماعيل وشيبي، عبد الرحيم. "التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة (1982-2018): دراسة قياسية باستخدام ARDL". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1. الجزائر، 2021.
- (13) ضيف، أحمد وبن يحيى، نسيم. "تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من (1990-2016)". المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 1. الجزائر، 2015.
- (14) مسعي، محمد. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

4. التقارير والوثائق الرسمية

- (15) بنك الجزائر. التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر، 2024.
- (16) بنك الجزائر. إحصائيات: التقرير السنوي لسنة 2016. الجزائر.
- (17) بنك الجزائر. بيان المجلس النقدي والمصرفي. وكالة الأنباء الجزائرية، 28 أغسطس 2025.
- (18) صندوق النقد العربي. تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. أبوظبي، 2020.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1. الكتب

- (19) Bennisad, Mohamed Elhocine. La Réforme Économique en Algérie ou l'Indicible Ajustement Structurel. 5ème éd. Alger: OPU, 1991.
- (20) Blanchard, Olivier et Romer, David. In the Wake of the Crisis: Leading Economists Reassess Economic Policy. Cambridge: MIT Press, 2012.
- (21) Fisher, Irving. Purchasing Power of Money. Canada: The Macmillan Company, 1922.
- (22) Goux, Jean-François. Inflation, Désinflation et Déflation. Paris: Dunod, 1998.
- (23) Magnan de Bornier, Jean. Les Modèles Macroéconomiques. Document de Travail. Aix-en-Provence: Université Paul Cézanne Aix-Marseille III, 2002.
- (24) Patat, Jean-Pierre. Monnaie, Institutions Financières et Politique Monétaire. 5ème éd. Paris: Economica, 1993.
- (25) Plihon, Dominique. La Monnaie et ses Mécanismes. 5ème éd. Paris: Éditions La Découverte, 2008.
- (26) Snowden, Brian. La Pensée Économique Moderne. Paris: Ediscience International, 1997.

2. المقالات والدوريات العلمية

- (27) Friedman, Milton et Schwartz, Anna J. "Money and Business Cycles." Review of Economics and Statistics. USA, 1971.
- (28) Mishkin, Frederic. "Les Canaux de Transmission Monétaire: Leçons pour la Politique Monétaire." Bulletin de la Banque de France, N° 27. Paris, 1996.
- (29) Mohamed-Cherif, Ilmane. "De l'Autonomie de la Banque Centrale avec Étude du Cas de la Banque d'Algérie." Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Vol. 5. Université d'Alger, Algérie, 2005.

3. التقارير الرسمية

- (30) Banque d'Algérie. Évolution Économique et Monétaire en Algérie. Rapport Annuel. Alger : Banque d'Algérie, 2012.
- (31) Banque d'Algérie. Évolution Économique et Monétaire en Algérie. Rapport Annuel. Alger : Banque d'Algérie, 2016.
- (32) Banque d'Algérie. Rapport Annuel 2023: Évolution économique et monétaire. Alger, 2024.
- (33) Banque d'Algérie. Rapport Annuel 2024. Alger, 2025.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. الكتب

- (34) Tinbergen, Jan. Economic Policy: Principles and Design. Netherlands: North Holland, 1956.

2. الرسائل الجامعية

- (35) Mwamkonko, A.M. The Impact of Fiscal and Monetary Policies on Economic Growth and Stability in Tanzania. Doctoral Dissertation. The University of Dodoma, Tanzania, 2019.

3. المقالات العلمية المحكمة

- (36) Alzyadat, Jumah. "Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies on Economic Growth in Jordan: Evidence from ARDL Models." International Journal of Economics and Financial Issues. Jordan, 2022.
- (37) Chibi, Abderrahim, and others. "Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria." Economic Research Forum (ERF), 25th Annual Conference. Kuwait, March 10–12, 2019.
- (38) Özer, Mustafa, and Veysel Karagöl. "Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output Growth in Turkey: An ARDL Bounds Test Approach." Ankara, Turkey, 2018.
- (39) Svensson, Lars E.O. Inflation Targeting. CEPS Working Paper, N° 144. Princeton University, USA, 2007.

(40) Tarawalie, Abu Bakarr, and Noah Kargbo. "Efficacy of Fiscal and Monetary Policy in Sierra Leone: An ARDL Bound Testing Approach." International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 10, No. 3, 2020, pp. 217–226.

4. التقارير الرسمية الدولية

(41) International Monetary Fund. Algeria: Staff Report for the 2025 Article IV Consultation. Washington D.C.: IMF, 2025.

قائمة الملاحق

Appendix 01: Annual Inflation Rates in Algeria (2000–2024)

Source: Bank of Algeria, Annual Reports (2018, 2023, 2024); ONS

YEAR	INFLATION RATE (%)	YEAR	INFLATION RATE (%)
2000	0.34	2013	3.26
2001	4.23	2014	2.92
2002	1.42	2015	4.78
2003	4.27	2016	6.40
2004	3.96	2017	5.59
2005	1.38	2018	4.27
2006	2.31	2019	2.01
2007	3.68	2020	2.40
2008	4.86	2021	7.23
2009	5.74	2022	9.27
2010	3.91	2023	9.32
2011	4.52	2024	2.98
2012	8.89		

Source: Bank of Algeria, Quarterly Statistical Bulletin No. 44 (December 2018); Annual Report 2023, p. 116; Annual Report 2024, p. 125.

Appendix 02: Evolution of General Revenue and Public Expenditure in Algeria (2000–2024)

Unit: Billion Algerian Dinars (DZD)

Year	Total Revenue	Hydrocarbon Tax Revenue	Ordinary Tax Revenue	Total Expenditure	Budget Balance
2000	1 187.1	889.7	242.9	1 587.1	-400.0
2001	1 332.1	963.0	305.3	1 505.5	-173.4
2002	1 550.6	1 111.2	358.5	1 603.2	-52.6
2003	1 690.2	1 200.5	390.0	1 974.4	-284.2
2004	1 891.8	1 380.7	434.2	2 229.7	-337.9
2005	2 052.0	1 490.0	480.0	3 082.6	—
2006	2 428.5	1 758.0	560.0	3 939.8	—
2007	3 108.5	2 270.0	700.0	3 687.8	—
2008	4 191.0	3 050.0	880.0	5 190.5	—
2009	4 246.3	2 950.0	930.0	3 676.0	+570.3
2010	4 466.9	3 197.0	1 124.0	4 392.9	+74.0
2011	5 853.6	3 844.0	1 706.0	5 790.1	+63.5
2012	7 058.1	4 826.0	1 945.0	6 339.3	+718.8
2013	6 024.1	3 938.0	1 743.0	5 957.5	+66.6
2014	6 980.2	4 660.0	1 897.0	7 468.0	-1 157.9
2015	4 795.4	2 652.0	1 738.0	7 656.9	-3 263.1
2016	3 676.0	1 711.1	—	7 419.6	-3 743.6

2017	5 719.0	2 800.0	—	8 611.0	-2 892.0
2018	6 339.3	3 080.0	—	7 016.6	-677.3
2019	5 790.1	2 650.0	—	8 557.0	-2 766.9
2022	9 524.1	5 507.7	2 988.0	9 935.7	-411.5
2023	10 735.5	5 577.0	3 496.1	12 142.0	-1 406.5
2024	8 302.4	3 840.8	3 375.7	13 232.7	-4 930.3

Source: Bank of Algeria, Annual Reports (2005, 2010, 2015, 2016); Belkasmi (2021, p. 36); Bank of Algeria, Annual Report 2024, Statistical Table 6, p. 125.

Appendix 03: Evolution of Broad Money Supply M2 in Algeria (2001–2024)

Unit: Billion Algerian Dinars (DZD)

Year	M2 (Billion DZD)	Annual Growth Rate (%)	Inflation Rate (%)
2001	2 479.5	18.0	4.23
2002	2 801.6	13.0	1.42
2003	3 954.4	41.1	4.27
2004	4 399.7	11.3	3.96
2005	5 334.6	21.2	1.38
2006	6 355.4	19.1	2.31
2007	7 179.1	13.0	3.68
2008	8 110.7	13.0	4.86
2009	7 179.1	-11.5	5.74
2010	11 019.9	53.5	3.91
2011	13 311.4	20.8	4.52
2012	14 115.0	6.0	8.89
2013	13 116.0	-7.1	3.26
2014	13 704.0	4.5	2.92
2015	13 616.0	-0.6	4.78
2016	13 341.0	-2.0	6.40
2017	15 511.0	16.3	5.59
2018	22 341.0	44.0	4.27
2019	13 313.1	-40.4	2.01
2024	+9.03% growth	9.03	2.98

Source: Bouroucha (2019, p. 155); Boukhabhia (2021, pp. 193–194); Bank of Algeria, Annual Report 2024, p. 6;

World Bank data.

Appendix 04: Key Monetary Policy Instruments of the Bank of Algeria (2001–2025)

Period / Decision Date	Key Policy Rate (%)	Reserve Requirement Ratio (%)	Economic Context
2001–2008	4.00–3.25	6.25–6.00	Liquidity surplus — economic revival programs
2009–2019	3.25–3.00	12–8–6–4	Fluctuation between abundance and scarcity
April 2020	3.25 → 3.00	8 → 6 → 3	COVID-19 crisis — financing support
February 2021	3.00	3 → 2%	Post-pandemic economic recovery
April 2023	3.00	1 → 3%	Combating imported inflation
January–June 2024	3.00	3%	Bilateral liquidity absorption — 600 billion DZD
July– September 2024	3.00	3%	Open market liquidity injection — 755.93 billion DZD
August 2025	3.00 → 2.75	3 → 2%	Monetary easing to support growth amid low inflation

Source: Bank of Algeria official data (Algerian Press Service, February 2021 and April 2023); Bank of Algeria, Annual Report 2024, p. 6; Monetary and Banking Council Statement, August 28, 2025.

Appendix 05: Evolution of the DZD Exchange Rate Against the USD and EUR (2001–2024)

Unit: Algerian Dinars per unit of foreign currency

Year	DZD / USD	DZD / EUR	Annual Change vs USD (%)	Inflation Rate (%)
2001	77.9	70.0	—	4.23
2003	79.7	90.8	+2.3	4.27
2005	73.4	91.3	-8.0	1.38
2007	69.4	94.8	-5.4	3.68
2009	72.6	101.3	+4.6	5.74
2011	72.9	101.2	+0.4	4.52
2013	79.4	105.7	+8.9	3.26
2015	100.4	111.4	+26.4	4.78
2016	109.5	121.0	+9.1	6.40
2017	110.9	127.0	+1.3	5.59
2018	116.6	137.5	+5.1	4.27
2019	119.4	133.0	+2.4	2.01
2020	128.3	141.9	+7.5	2.40
2021	135.7	160.1	+5.8	7.23
2022	141.9	149.2	+4.6	9.27
2023	134.9	144.4	-4.9	9.32
2024	134.5	144.5	-0.3	2.98

Source: Bouroucha (2019, pp. 155–156); Boukhabbia (2021, p. 195); Bank of Algeria, Annual Report 2024.

Appendix 06: Budget Balance and Fiscal Deficit as a Percentage of GDP (2010–2024)

Year	Budget Balance (Billion DZD)	Budget Balance / GDP (%)	Global Treasury Balance (Billion DZD)	Global Balance / GDP (%)
2010	+73.4	+0.7	—	—
2011	+63.5	+0.5	—	—
2012	+718.8	+4.5	—	—
2013	+66.6	+0.4	—	—
2014	-1 157.9	-7.22	—	—
2015	-3 263.1	-15.23	—	—
2016	-3 743.6	-13.45	—	—
2017	-2 892.0	-9.3	—	—
2018	-677.3	-1.9	—	—
2019	-2 766.9	-7.6	—	—
2022	-411.5	-1.28	-949.6	-2.96
2023	-1 406.5	-4.18	-1 857.6	-5.52
2024	-4 930.3	-13.78	-4 978.7	-13.91

Source: Bank of Algeria, Annual Report 2016, p. 77; Bouroucha (2019, p. 149); Bank of Algeria, Annual Report 2024, Statistical Table 6, p. 125.

Appendix 07: Inflation Breakdown by Consumer Goods Category in Algeria (2020–2024)

Index Base 100 = 2001 — Grand Alger

Category	2020	2021	2022	2023	2024
Food and Non-Alcoholic Beverages	3.5	8.5	13.6	10.25	1.24
Clothing and Footwear	—	9.7	10.0	9.73	4.16
Housing and Charges	—	1.0	0.8	1.09	—
Furniture and Household Equipment	—	9.3	9.3	4.36	5.04
Health and Personal Hygiene	—	2.4	8.0	9.72	2.94
Transport and Communications	—	1.0	7.8	0.97	—
Education, Culture and Leisure	—	3.7	6.2	4.73	0.19
Miscellaneous (N.E.C.)	—	8.9	10.3	9.92	12.15
General Index	1.95	2.42	7.23	9.32	2.98

Source: Bank of Algeria, Annual Report 2023, Statistical Table 5, p. 116; Bank of Algeria, Annual Report 2024, p. 125.

Appendix 08: Treasury Operations Statement — Algeria (2022–2024)

Unit: Billion Algerian Dinars (DZD)

Item	2022	2023	2024
Total Budgetary Revenue and Grants	9 524.1	10 735.5	8 302.4
Hydrocarbon Revenue	5 507.7	5 577.0	3 840.8
Revenue Regulation Fund (FRR) — Gross Flow	2 295.8	1 720.7	328.5
Non-Hydrocarbon Revenue	4 016.5	5 158.5	4 461.6
Tax Revenue	2 988.0	3 496.1	3 375.7
Non-Tax Revenue	1 028.5	1 662.4	1 085.9
Total Budgetary Expenditure	9 935.7	12 142.0	13 232.7
Personnel Expenditure	2 797.8	3 213.9	3 514.8
Investment Expenditure	1 948.7	2 895.4	3 320.2
Transfer Expenditure	4 115.0	5 819.7	5 274.2
Public Debt Service	365.4	395.6	405.7
Budget Balance	-411.5	-1 406.5	-4 930.3
Primary Balance	-46.1	-1 010.9	-4 524.6
Global Treasury Balance	-949.6	-1 857.6	-4 978.7
Financing	949.6	1 858.0	4 978.7
Banking + FRR	611.7	-217.5	3 995.0
Non-Banking	347.4	2 084.6	992.8
External	-9.5	-9.1	-9.1

Source: Bank of Algeria, Annual Report 2024, Statistical Table 6, pp. 125–126; General Treasury Directorate.

Appendix 09: Credit to the Economy by Maturity — Algeria (2020–2024)

Unit: Billion Algerian Dinars (DZD) — End of Period

Maturity	2020	2021	2022	2023	2024
Short-term	3 203.7	3 563.8	3 903.1	4 192.4	4 535.0
Medium-term	1 654.5	1 484.3	1 470.5	1 451.6	1 622.5
Long-term	6 324.1	4 746.6	4 741.6	5 053.9	5 102.7
Total	11 182.3	9 794.7	10 115.2	10 697.9	11 260.2
Annual Change (%)	3.0	-12.4	3.3	5.8	5.3

Source: Bank of Algeria, Annual Report 2024, Statistical Table 10, p. 130.

Appendix 10: Bank Soundness Indicators — Algeria (2020–2024)

Indicator	2020	2021	2022	2023	2024
Overall Solvency Ratio (%)	19.17	21.60	21.53	22.88	22.82
Tier 1 Solvency Ratio (%)	15.38	17.72	17.74	19.19	19.37
Non-Performing Loans / RPF (%)	59.56	58.15	56.24	57.53	58.65
Classified Claims Rate (%)	16.36	19.64	19.86	20.88	20.68
Provision Rate for Classified Claims (%)	46.14	48.73	49.94	47.79	47.83
Return on Equity (%)	8.31	14.35	13.47	14.12	14.18
Return on Assets (%)	1.43	1.72	1.38	1.37	1.43
Liquid Assets / Total Assets (%)	13.11	35.98	40.22	40.11	39.41

Source: Bank of Algeria, Annual Report 2024, Statistical Table 12, p. 131



غرداية في: 2026/06/17

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ: بن جواد مسعود الصفة في لجنة المناقشة: مشرفا ومقررا

بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب: قندور حمزة

تخصص: مالية

ب عنوان: دور السياسة النقدية والمالية في الوقاية من التضخم

تاريخ المناقشة: 2026/06/01

أن الطالب: التزم بجميع الملاحظات المقدمة في طرف اللجنة و أن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

رئيس القسم

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح



Dr. BENDJOUAD Messaoud
University of Ghardaïa (Algeria)